

جيوپولتيكية الاحتلال الروسى لشرق أوكرانيا دراسة فى الجغرافيا السياسية

أ.م.د/ حسن قطب حسن^(*) & د/ عيسى السيد عيسى دسوقي^(**)

ملخص

تشغل روسيا الاتحادية الجزء الأكبر من منطقة قلب الأرض، وتجاورها أوكرانيا من ناحية الغرب، ووفقاً للرؤية الجيوبولتيكية الروسية فإن أوكرانيا تقع ضمن المجال الحيوي الروسى، وتشكّل فاصلاً بينها وبين أوروبا، إذ تشغل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، كما أنها الممر الرئيس لأنابيب النفط والغاز الروسى إلى أوروبا الغربية، ومنفذاً وواجهة لروسيا على المياه الدافئة، وهذه العوامل مشتركة أسهمت فى تحديد الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا، ومن ثمّ الصراع على النفوذ فيها.

وتسعى أوكرانيا - كدولة مستقلة - للتقارب مع الغرب، وهذا يشكّل تهديداً كبيراً لروسيا، فوجود الناتو على حدودها يجعلها غير قادرة على مواجهة التهديدات البرية والبحرية والجوية، كما يعنى تحجيم نفوذها والإخلال بمكانتها العالمية، ومن ثمّ أقدمت روسيا على شن عمليات عسكرية — لا زالت مستمرة حتى الآن — وتنظيم استفتاءات أسفرت عن تغييرات فى خريطة أوكرانيا السياسية، وأثارت تساؤلات حول مدى احترام مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحماية سيادة الدول ووحدتها، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة.

وتمحورت الدراسة الحالية حول دراسة الأبعاد التاريخية للأزمة الأوكرانية، والاعتبارات الجيوبولتيكية الحاكمة لتعلمل روسيا مع دول الجوار، وكيف أثرت النظريات الجيوبولتيكية فى تشكيل الفكر الإستراتيجى الروسى تجاه دول الجوار، وأهمية شرق أوكرانيا للجانب الروسى، وانعكاسات ذلك على السلم والأمن الدوليين.

واقترضت طبيعة الدراسة الاعتماد على تكامل منهجي يضم كل من المنهج التاريخي، والوصفى التحليلي، إضافة إلى منهج تحليل القوة، كما تمت الإستعانة بالأسلوب الكارتوجرافى والإحصائى، ومجموعة من المصادر والمراجع المثبتة فى نهاية البحث.

وجاءت نتائج الدراسة لتعكس دور الجغرافيا فى تفسير سلوك روسيا تجاه دول الجوار، حيث تمثّل الاعتبارات الجيوبولتيكية المحرك الرئيس للسياسة الروسية تجاه استخدام القوة ضد أوكرانيا للحفاظ على مصالحها فى تأمين حدودها الغربية، ولو على حساب سيادة للدولة الأوكرانية، وهذا مؤشراً خطيراً على فقدان الثقة بين المعسكرين الروسى والغربى.

الكلمات المفتاحية: الجيوبولتيكا، السيادة، المجال الحيوى، شرق أوكرانيا.

(*) أستاذ الجغرافيا السياسية المساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة أسيوط.

(**) مدرس الجغرافيا السياسية بكلية الدراسات الآسيوية العليا- جامعة الزقازيق.

Geopolitics of the Russian Occupation of Eastern Ukraine -A Study in Political Geography-

Abstract

The Russian Federation occupies the largest portion of the geopolitical “Heartland” region, bordered by Ukraine to the west. According to the Russian geopolitical perspective, Ukraine lies within Russia’s vital sphere of influence, serving as a buffer zone between Russia and Europe. It occupies over half of the “Eastern Gateway” to Europe, functions as the primary transit route for Russian oil and gas pipelines to Western Europe, and provides Russia’s access to warm-water ports. Collectively, these factors define Ukraine’s strategic significance and underpin the ongoing struggle for influence over it.

As an independent state, Ukraine seeks closer ties with the West—a development perceived by Russia as an existential threat. The potential presence of NATO on its borders would render Russia vulnerable to land, sea, and air threats while diminishing its global influence and status. Consequently, Russia launched military operations (ongoing as of this writing) and orchestrated referendums that altered Ukraine’s political map. These actions raise critical questions about adherence to international law principles safeguarding state sovereignty and territorial integrity, thus highlighting the relevance of this study.

This study examines the historical dimensions of the Ukrainian crisis, the geopolitical imperatives guiding Russia’s relations with neighboring states, the role of geopolitical theories in shaping Russian strategic thinking toward its periphery, and the significance of Eastern Ukraine to Russia—alongside the implications for international security.

Methodologically, the study employs an integrated approach combining historical, descriptive-analytical, and geopolitical methods, supplemented by power analysis. Cartographic and statistical techniques were utilized, supported by a range of sources and references documented at the end of the research.

The findings underscore geography’s pivotal role in explaining Russia’s behavior toward neighboring states. Geopolitics is the driving force behind Russia’s policy of military intervention in Ukraine, prioritizing its supreme interests—particularly securing its western borders—even at the expense of Ukrainian sovereignty. This signifies a profound erosion of trust between the Russian and Western power blocs.

Keywords: Geopolitics, Sovereignty, Lebensraum, Eastern Ukraine.

مقدمه:

يعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ من أبرز الأزمات الجيوبولتيكية المعقدة التي تواجه العالم، ففي ظل سعي الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافياً من جهة، ورغبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في استعادة الأمجاد السوفيتية، وحماية المصالح الحيوية الروسية من جهة أخرى باتت السيادة الوطنية لأوكرانيا تعاني تهديداً حقيقياً.

وقد أثارت الحرب الروسية على أوكرانيا العديد من التساؤلات حول مدى احترام مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحماية سيادة الدول ووحدتها، فالأمر يتعلق بوضع اليد بالقوة على الأقاليم الشرقية من أوكرانيا، أعقبها تنظيم استفتاءات فى (٢٣ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢) حول الانضمام إلى روسيا، وكان من نتائجه حدوث تغيرات في الواقع الجغرافي لأوكرانيا لصالح اتساع في رقعة المساحة الروسية بعد ضمها لهذه المناطق (عرفات، ٢٠٢٢، ص ١٦).

وقد ارتبطت أوكرانيا بمصالح القوى الكبرى لما تتمتع به من مقومات جيوبولتيكية جعلتها في حقب زمنية مختلفة منطقة تنافس دولي بين الشرق والغرب، حيث يمثل موقع أوكرانيا محوراً إستراتيجياً في تصور المنظرين الاستراتيجيين كفاعل أساسي فيما يسمى برقعة الشطرنج الكبرى (زيغينيو، ٢٠٠٣، ص ٥٦)، وهي تعد بالنسبة للولايات المتحدة ذات أهمية جيوسياسية، فمنها تبدأ محاصرة النفوذ الروسي، لمنعها من السيطرة على أوراسيا، كما أن موانئ أوكرانيا تؤدي دوراً كبيراً لسفن الناتو عند دخولها إلى البحر الأسود.

وقد تأخر الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة - حسب بريجنسكى - في إدراك الأهمية الجيوبولتيكية لأوكرانيا كدولة مستقلة، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإنه يعتبر أوكرانيا بمثابة جسر ومنطقة عازلة بينه وبين روسيا، وبالنسبة لروسيا فتعتبر أوكرانيا العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي الذي يفصلها عن الغرب من جهة، ويؤمن الجهة الشرقية الأوروبية من أي نفوذ غربي من جهة أخرى، كما أنها تمثل حجر الزاوية للدفاعات الروسية فهي تتأوي قاعدة سيياستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي، وهو أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، وتعد امتداداً طبيعياً للصناعة والزراعة الروسية، كما أنها تعطيها القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود (لطيف، ٢٠٢٢، ص ٤).

وقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى إعادة طرح موضوعات الجيوبوليتيكا لتشمل توسيع المجالات الحيوية للدول، واستثمار الجغرافيا للإطاحة بالدول، والسيطرة على مواردها ومقدراتها، فالجيوبوليتيكا ليست ما تفرضه الجغرافيا على الدولة، بل ماذا تريد الدولة من الجغرافيا؟، فالجيوبوليتيكا لا تدرس المقومات الجغرافية للدولة كما هي فحسب، بل يدرس هذه العلاقة كما يجب أن تكون من وجهة نظر السياسيين (دوغين، ٢٠٠٤، ص ٦١).

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم والسياقات الفكرية التي أحاطت بمصطلح الجيوبوليتيكا منذ ظهوره عام ١٨٩٩، وما ارتبط به من استخدامات مختلفة فإن ثمة اتفاقاً على أن العلاقة بين الإقليم أو المكان من ناحية والقوة والأمن من ناحية أخرى، وما يرتبط بهذه العلاقة من صراع وتنافس في العلاقات الدولية، تمثل الفكرة المحورية التي يقوم عليها مفهوم الجيوبوليتيكا (توفيق، ٢٠٢٣، ص ٣٨).

وتهتم الجيوبوليتيكا بدراسة تأثير العلاقات الدولية في التغيرات الجغرافية التي تحدث لأي إقليم سياسي، من خلال الربط بين اتجاه السلوك السياسي والعسكري للدولة وظروف جغرافيتها الطبيعية والبشرية، وهذا ما جعل الآراء والمفاهيم الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف هذه الظروف، وبالتالي فالجيوبوليتيكا علم فرض نفسه لفهم وتفسير السياسة الدولية، وتحديد مكانة الدولة في العالم، من خلال تحديد عناصر ومقومات قوتها وضعفها، وكيفية استخدام هذه المقومات خارج حدودها (مخلف، ٢٠١٢، ص ٦٧).

لذلك، تشدد روسيا على أهمية المنطقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفيتي سابقاً بوصفها منطقة مصالح جيوسياسية، ولهذا اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن " ... انهيار الاتحاد السوفيتي كان كارثة جيوبوليتيكية كبرى" (قلعجية، ٢٠١٦، ص ١٣٢) ، لذا راقبت روسيا الغرب وهو يوسع نفوذه في اتجاه أوروبا الشرقية عبر عضويتي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن " ... السلوك الإستراتيجي الغربي المتمثل بنشر نفوذه الجيوبوليتيكي إلى الشرق نسخة جديدة من سياسة إحتواء روسيا (طالب، ٢٠٢٢، ص ٨٠). إشكاليته الدراسة وتساولاتها: تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى إحياء مفاهيم كان الزمن قد تجاوزها، مثل المجال الحيوي والضم والغزو، والإحتلال بالقوة العسكرية، والمصالح الحيوية، والتي لها نتائج خطيرة على السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة وهي:

- كيف بدأت الأزمة الأوكرانية؟ وما أسبابها؟

- ما الأهمية الجيوبولتيكية لأوكرانيا من المنظور الروسى والغربى؟
- ما الاعتبارات الجيوبولتيكية الحاكمة لتعامل روسيا مع الجوار الأوكرانى؟ ولماذا أقدمت روسيا على احتلال الأقاليم الشرقية من أوكرانيا عام ٢٠٢٢؟
- ما انعكاسات الضم الروسى للأراضى الأوكرانية على السلم والأمن الدوليين.
- ما مصير المفاهيم التى ترسخت فى القانون الدولى مثل السيادة، فى ظل استخدام الدول الكبرى للقوة والتهديد بها لغزو الدول والسيطرة عليها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

الأول: إبراز أهم التهديدات التى تواجه الأمن القومى الروسى على الحدود الغربية من المنظور الجيوبولتيكى.

الثانى: بيان كيفية تعامل روسيا مع القضايا الجيوبولتيكية المتعلقة بتأمين حدودها.

الثالث: بيان أثر النظريات الجيوبولتيكية فى تشكيل الفكر الإستراتيجى الروسى تجاه دول الجوار، كنظرية الدولة العضوية لراتزل ونظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر.

الرابع: إبراز أهمية شرق أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

الخامس: إبراز خطورة استخدام القوة أو التهديد بها وعدم احترام سيادة الدول، وتأثيره على الأمن والسلم الدوليين.

مصطلحات الدراسة:

الجيوبولتيكا: Geopolitics

الجيوبولتيكا نظرية تبحث ما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وقد ظهر المصطلح لأول مرة على يد عالم السياسة السويدى رودلف كلين، وقد أسئ فهمه واستخدامه منذ تبنى معهد ميونيخ للجيوبولتيكا لأفكار توسعية أصبحت من بين أسباب الحرب العالمية الثانية، فهم يعرفونها بأنها " العلم الذى يبحث فى درجة اعتماد الأحداث السياسية على الأرض"، فهى ترسم خطة لما ينبغى أن تكون عليه الدولة، والمدى الذى يمكن أن تصل إليه من اتساع فى المستقبل، ويعبر كارل هاوسهوفر عن هذا بقوله "إن الجغرافية السياسية تعالج الدولة من وجهة نظر الواقع، بينما الجيوبولتيكا تعالج الواقع من وجهة نظر الدولة".

السيادة: Sovereignty

يرتبط مفهوم السيادة ارتباطاً وثيقاً بنشأة الدولة الحديثة على أنقاض نظام الإقطاع فى أوربا فى القرن الخامس عشر، وتمثل أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها النظام الدولى

الحديث، والمعنى اللغوي للسيادة يدلّ على المنزلة والغلبة والقوة، أما المعنى الإصطلاحي فيعني " قدرة الدولة على بسط سلطتها ونفوذها بشكل كامل على مواطنيها وأراضيها بحدودها السياسية المعلومة، وكذلك تتضمن وجوب احترام الإستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة، وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية، وكذلك عدم خضوع إرادتها لإرادة خارجية، وأن تتمتع باستقلالية قراراتها السياسي والقانوني".

المجال الحيوي: Lebensraum

مفهوم يصف سياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني الذي انتشر في ألمانيا من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى أربعينيات القرن العشرين، وتمّ نشر المفهوم لأول مرة عام ١٩٠١، وأصبح هدفاً جيوسياسياً لألمانيا، وفي عام ١٨٩٧ طبق فريدريك راتزل المصطلح في كتابه الجغرافيا السياسية، وقام بتشبيه الدولة بالكائن الحي الذي ينمو ويتقلّص في علاقته المكانية، وهو تبرير لتوسع الدول الكبرى على حساب الدول الأخرى لتأمين حاجاتها من الموارد بما يتناسب مع مصالحها.

شرق أوكرانيا: Eastern Ukraine

يستخدم مصطلح شرق أوكرانيا للإشارة إلى المناطق الأوكرانية الواقعة شرق نهر دنيبر، وبالتحديد منطقة دومباس التي تضم العديد من المدن الكبرى مثل " خاركيف، لوهانسك، دونيتسك، زابروجيا، مايفكا، ماريوبول"، ويسكن الإقليم حوالي ثلث سكان أوكرانيا، وتعتبر اللغة الروسية هي الأكثر انتشاراً في المنطقة، كما يختلف الإقليم ثقافياً عن باقي أجزاء البلاد.

الدراسات السابقة:

حظيت الأزمة الروسية الأوكرانية باهتمام جُل مراكز للدراسات والأبحاث المعنية بالأزمات والمشكلات الدولية، لما لها من تأثيرات بالغة على السلم والأمن الدوليين، وتأثيراتها المباشرة على أمن الغذاء العالمي، وقد نالت الأزمة اهتمامات الباحثين في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي، كما حظيت باهتمام الباحثين في الجغرافيا السياسية، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

- الدراسات العربية:

— دراسة فرونيكا حليم فرنسيس (حليم، ٢٠١٩، ص ص ١٤٦ — ١٧٨): تعرّضت الدراسة للسياسة الخارجية الروسية من المنظور الجيوبوليتيكي باعتبار أن السمة المميزة لسياسة روسيا الخارجية

أنها نابعة من موقعها الجيوبولتيكي كواحدة من أكبر القوى الدولية، كما هدفت الدراسة إلى تحليل أولوية دول الجوار الروسى في سياستها الخارجية، ولتحقيق هذه الأهداف استندت الدراسة إلى المنهج الإستقرائي والمدخل الجيوبولتيكي وقد توصلت الدراسة إلى أن أهمية أوكرانيا تفوق أهمية دول الجوار الروسى مما يفسر التحرك الروسى تجاه أوكرانيا عام ٢٠١٣، وضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، كما أظهرت الدراسة أن لروسيا رؤية جيوپولتيكية تجاه النظام الدولى بتحويله إلى التعددية القطبية، جنباً إلى جنب مع الدفاع عن مصالحها ضد محاولات الغرب لتقويضها.

— دراسة زينب عبدالعال سيد (عبدالعال، ٢٠٢٢، ص ص ٣٧٨ — ٤٣٢): تناولت الدراسة تداعيات الأزمة الجيوبولتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمى، وذلك من خلال دراسة الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا، حيث تكمن أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا في أنها توفر لها منطقة عازلة وطريق بري نحو وسط أوروبا، بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية البحرية على الخط الساحلي لأوكرانيا، وهو ما يتيح لروسيا بسط نفوذها البحري في منطقة البحر الأسود، كما تناولت الدراسة أثر الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل بنية النظام العالمى.

— دراسة محمود توفيق محمود (توفيق، ٢٠٢٣، ص ص ٣٨ — ٥١): سلطت الدراسة الضوء على المحددات الجغرافية السياسية التي تؤثر في عمل النظام السياسى الدولى، كما هدفت الدراسة إلى بيان أثر النظريات الجيوبولتيكية في تشكيل الفكر الإستراتيجى في مجال السياسات الدولية، ومن أهم هذه النظريات نظرية للدولة العضوية لفردريك راتزل، ونظرية قلب الأرض لهاالفورد ماكيندر، وتأثيراتها على الصراع الروسى الأوكرانى.

— دراسة هشام محمد البشير(البشير، ٢٠٢٣، ص ص ٨٣ — ١٠٤): ناقشت الدراسة دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية، وما هي أسباب الحرب الروسية الأوكرانية من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، ومدى تأثير الجغرافيا السياسية على مسارات الحرب الروسية الأوكرانية.

— دراسة سيروان صادق وفيان أحمد (صادق، ٢٠٢٣، ص ص ٣٢١ — ٣٣٨): تناولت الدراسة المقومات الجغرافية لإقليم الدومباس، وأهميته التاريخية والجيوسياسية، وقيمه الإستراتيجية، والوجود الروسى فى الإقليم، كما تناولت أهمية مدينة ماريوبول لروسيا وأوكرانيا، والصراع التاريخى على الإقليم.

الدراسات الأجنبية:

— دراسة (Robert Hunter) (2022)، بعنوان "أزمة أوكرانيا: لماذا؟ وماذا بعد؟" ناقشت الدراسة الأزمة الأوكرانية، وكيف تطورت ووصلت إلى ما هي عليه الآن، ورأى للباحث أن توجهات الحكومة الأوكرانية للتوجه ناحية الغرب لها دور كبير في قيام روسيا بالإعتداء على الأراضي الأوكرانية.

— دراسة (Jonathan Masters) (2002)، بعنوان "الصراع بين روسيا وأوروبا على مفترق طرق"، ركزت الدراسة على البعد التاريخي للصراع الروسي الأوربي، ورؤية الدول الأوربية لأوكرانيا، بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية والدروع الصاروخية على الحدود بين روسيا والدول الأوربية المجاورة لها.

— دراسة (Sadiah Sulaiman) (2023)، بعنوان "حرب روسيا وأوكرانيا: كشف التحدي الذي يواجه النظام الدولي الليبرالي" وتناولت الدراسة إساءة استخدام قواعد ومؤسسات النظام الدولي من قبل القوى الكبرى، وتركز الدراسة على روسيا، وكيف تفكر هذه القوة بالعودة إلى سياسات الإمبريالية، ورغبتها في التوسع في أراضي أوكرانيا، وإعادة تأسيس وتوسيع مجال نفوذها في أراضيها، مما يقوض الاستقرار في النظام الدولي.

— دراسة (Peter Anne) (2023)، بعنوان "الحرب في أوكرانيا وتقليص حق النقض في مجلس الأمن" ركزت الدراسة على استخدام روسيا لحق النقض (فيتو) ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأنشطتها العسكرية في أوكرانيا، ومطالباتها بوقف الحرب، وتأثير ذلك على مصداقية المؤسسات الدولية.

— دراسة (Bolton Paul) (2023)، بعنوان "الحرب الروسية تزيد من تجارة الأسلحة مع الدول غير الخاضعة للحظر لتغذية الحرب في أوكرانيا" ناقشت الدراسة العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا، وكيف أثرت على واردات السلاح الروسي، وكيف نجحت روسيا في تخطي آثار تلك العقوبات، من خلال دعم الدول الصديقة لها.

— دراسة (Andy Rowell) (2023)، بعنوان "سبع طرق غيرت بها حرب روسيا على أوكرانيا العالم" تناولت الدراسة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، وإمدادات

الطاقة والوقود، والشحن الدولي، بما فى ذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة على البلدان الفقيرة.

مناهج وأساليب الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة الإعتماد على تكامل منهجي يضم كل من المنهج التاريخي، وذلك لتحديد الإطار التاريخي والبعد الزمني للأزمة الأوكرانية، وتحديد الخلفية التاريخية للعلاقة بين روسيا والغرب، إضافة إلى مراحل تطور الأزمة الأوكرانية، التي أخذت مسارات متعددة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الخصائص الجيوسياسية لأوكرانيا، وكيف أثرت هذه الخصائص على علاقه بين روسيا والغرب، إضافة إلى اتباع منهج تحليل القوة الذي يقوم على تحليل العامل الجغرافي الذي يدخل في تركيب الدولة كطرف في معادلة القوة، وفي تقييم الوزن السياسي للدولة، كما استخدم الباحثان الأسلوب الكمي والكارتوجرافي لتحليل البيانات واستخلاص بعض المؤشرات والنتائج.

وبناءً على ما سبق، يتناول البحث " جيوپولتيكية الاحتلال الروسى لشرق أوكرانيا –

دراسة فى الجغرافيا السياسية"، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: جيوپولتيكية الجوار الروسى.

ثانياً: الملامح الجغرافية العامة لدولة أوكرانيا

ثالثاً: المحددات الجيوپولتيكية الحاكمة للعلاقات الروسية الأوكرانية

رابعاً: الأبعاد الجيوپولتيكية لضم روسيا لشرق أوكرانيا.

خامساً: مستقبل الصراع الروسى فى أوكرانيا

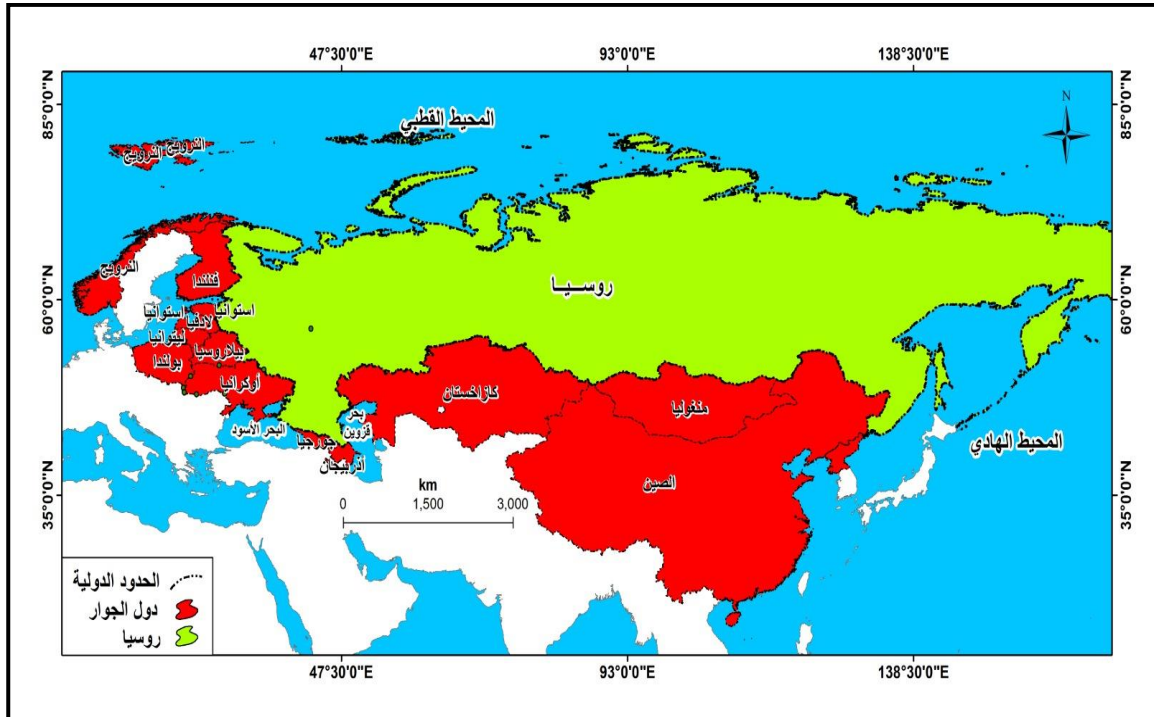
سادساً: الخاتمة والتوصيات

أولاً: جيوبولتيكية الجوار الروسي.

يعد الجوار الجغرافي أو ما يطلق عليه الموقع النسبي أحد أهم العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة للدولة وعلاقاتها بالدول الأخرى، فالموقع الجغرافي للدول وظروف ومميزات الجوار أثرت — وما زالت تؤثر — على سياسة الدول الخارجية، وعلى الدور الذي تطلع به في السياسة الدولية، وغالباً ما يكون الجوار الجغرافي عاملاً فاعلاً ومؤثراً في بناء استراتيجيات الدول العظمى حيال مناطق نفوذها في دول العالم المختلفة، ومن هنا تضع هذه الدول استراتيجياتها بشكل تسلسلي يجعل بعض الدول أكثر أهمية من الأخرى، وروسيا كدولة عظمى لا تشذ عن هذه القاعدة فهي تبني استراتيجيتها مع دول العالم المختلفة بناء على مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي (الربيعي، ٢٠١٧، ص ٢٨٤).

وتعد روسيا أكبر دول العالم مساحة (١٧٠٧٥٢٠٠ كم^٢)، ويشكل الجزء الأوروبي منها ٢٥٪، والآسيوي ٧٥٪ من مساحتها، شكل (١)، كما أنها تشغل أكبر جزء من المنطقة التي اصطلح على تسميتها أوراسيا، وتقع روسيا بين دائرتي عرض ٤١ و ٨٢ درجة شمالاً، بطول ٤٠٠٠ كم، وبين خطي طول ١٩ و ١٦٩ غرباً بطول ١٠,٠٠٠ كم، وإذا أضفنا إليها مساحة شبه جزيرة القرم تزيد مساحتها إلى (١٧١٠١٢٨١ كم^٢) ، وموقع روسيا يوفر لها استراتيجية الدفاع في العمق، ويعطيها العديد من الميزات منها تعدد أقاليمها المناخية ومواردها الطبيعية، الأمر الذي يدعم وزنها الجيوستراتيجي ودورها الدولي (قلعجية، ٢٠١٦، ص ٨٢) .

وضمن معطيات الموقع الجغرافي لروسيا، فهي محاطة بـ ١٣ بحراً من بينها ١٢ بحراً من ثلاثة محيطات، ومع ذلك فهي دولة شبه حبيسة ليس لها منفذ بحري مفتوح وصالح للملاحة طوال العام، وهذا من أهم نقاط الضعف الجيوبولتيكي لروسيا، فعلى الرغم من أن المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادي يشكلان الحدود الشمالية والشمالية الشرقية بطول ٣٨٨٠٨ كم، إلا أن مياههما تتجمد معظم شهور السنة لقربهما من الدائرة القطبية الشمالية، ويبقى المنفذ إلى البحر الأسود الذي يفصله عن البحر المتوسط مضيق البوسفور، هو المنفذ البحري الأكثر صلاحية للملاحة، والذي يقع في الأراضي التركية، وتشارك حرية المرور فيه جميع دول العالم، مما يشكل تحدياً أمنياً لروسيا الاتحادية (عرفات، مرجع سابق، ص ٢١) .



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.e-ir.info/2022/03/06/opinion-strategic-perspectives-on-the-russia-Ukraine-war/>

شكل (١) موقع روسيا

وتجاور روسيا الاتحادية ١٤ دولة، بحدود برية تبلغ أطوالها حوالى (٢٠٢٤١ كم)، شكل (٢)، وينقسم الجوار الروسى إلى ثلاثة أقاليم أساسية، وهي الإقليم الشرقي على طول الحدود الروسية على بحر بيرنج وبحر أوختسك وبحر اليابان حتى جزر كوريل، والإقليم الجنوبي الذي تشغله الصين ودول آسيا الوسطى، والإقليم الغربي الذي يبدأ من دول البلطيق في الشمال الغربي حتى دول جنوب القوقاز في الجنوب الغربي، وبالرغم من أن الحدود الروسية الغربية قصيرة نسبياً إلا أنها أكثر الحدود حيوية بالنسبة لروسيا، ونظراً لوقوع أوكرانيا على الحدود الغربية لروسيا فستركز الدراسة على الحدود الغربية.

وبالنظر إلى الجدول (١) نجد أن الحدود الغربية الروسية تمتد لحوالى (٦١٨٩) كم بنسبة ٣٠,٦٪ من إجمالي الحدود الروسية البرية، وتشكل الدول التي تقع على الحدود الغربية لروسيا حلقة تحوطها بالكامل بدءاً من النرويج وفنلندا في أقصى الشمال، مروراً بدول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، ثم بولندا وبيلاروسيا وأوكرانيا، تليها دول جنوب القوقاز (جورجيا وأذربيجان)، ويتخلل هذه الحدود أهم تهديد أمني جيوپولتيكي لروسيا وهو قواعد حلف الناتو وللدروع

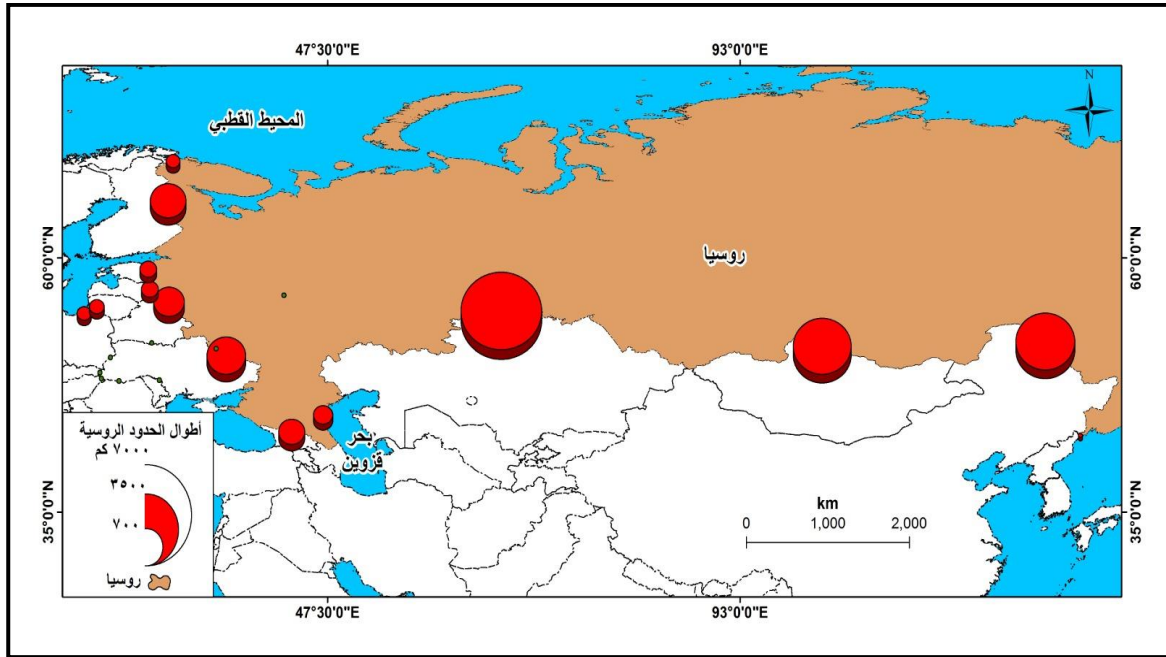
الصاروخية نظراً لكونها منطقة نفوذ بينها وبين الغرب (حليم، مرجع سابق، ص ١٥٣)، وللاعتبارات الجيوبولتكية انعكاساتها على أهمية دول هذه المنطقة، لذا تتفاوت أهميتها، وتعتبر أوكرانيا وبيلاروسيا أهمها على الإطلاق، وكلاهما يجاوران روسيا بحدود طويلة، حوالى (١٥٧٦ كم) لأوكرانيا، و(٩٦٩ كم) لبيلاروسيا، بإجمالى (١٢,٦%) من إجمالى حدود روسيا البرية (Bolton, 2024,p.65).

جدول (١) الحدود السياسية الروسية مع دول الجوار

الترتيب	الدول المجاورة	طول الحدود	% من إجمالى الحدود البرية
١	الحدود الروسية الكازاخستانية	٦٨٤٦	٣٣,٨%
٢	الحدود الروسية الصينية	٣٦٤٥	١٨%
٣	الحدود الروسية المنغولية	٣٥٤٣	١٧,٥%
٤	الحدود الروسية الأوكرانية	١٥٧٦	٧,٨%
٥	الحدود الروسية الفنلندية	١٣١٦	٦,٥%
٦	الحدود الروسية البيلاروسية	٩٦٩	٤,٨%
٧	الحدود الروسية الجورجية	٧٢٣	٣,٦%
٨	الحدود الروسية الأذربيجانية	٣٩١	١,٩%
٩	الحدود الروسية اللاتفية	٢٩٢	١,٤%
١٠	الحدود الروسية الإستونية	٢٩٠	١,٤%
١١	الحدود الروسية الليتوانية	٢٢٧	١,١%
١٢	الحدود الروسية البولندية	٢١٠	١%
١٣	الحدود الروسية النرويجية	١٩٦	٠,٩٦%
١٤	الحدود الروسية الكورية	١٧	٠,٠٨%
	الإجمالى	٢٠٢٤١	١٠٠

المصدر: من إعداد وحساب الباحثان اعتماداً على بيانات:

الموقع الإلكتروني لروسيا الاتحادية على شبكة المعلومات الدولية.



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.google.com/url?sa=i&source=web&cd=&ved=2ahU>

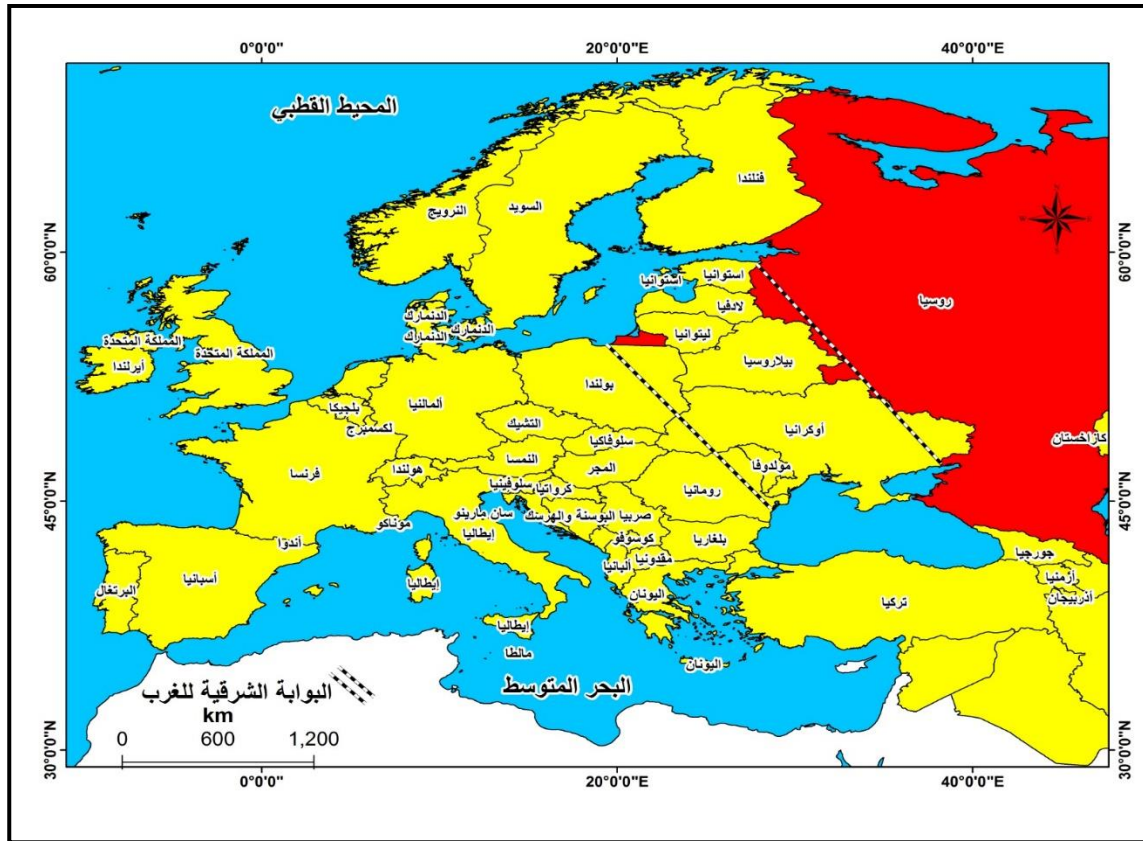
شكل (٢) الجوار الروسى البرى والبحرى

وتتقاسم كلا الدولتين بوابة السهل الأوربي الذى يشكّل طريقاً إلى أوروبا، شكل (٣)، والتي مرّت منها القوات الألمانية والفرنسية لغزو الإتحاد السوفيتي أثناء الحربين العالميتين، كما تشكّل بيلاروسيا حلقة الوصل الرئيسة في شبكة نقل الطاقة بين روسيا وأوروبا، بسبب مرور خط الطاقة "يامال YAMAL" الذي ينقل ٢٠٪ من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، فروسيا هي المورد الرئيس لتلك المنطقة، حيث تمتلك نسباً متفاوتة من أصول المشاريع المشتركة ومشاريع البنية التحتية للطاقة في كل من كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وبشكل أقل في مقدونيا وسولوفينيا، وتتمتع شركات الطاقة الروسية الخاصة والمملوكة للدولة بحصص كبيرة في هذه الدول، كما تتمتع بيلاروسيا بدرجة كبيرة من التكامل الاقتصادي مع روسيا لم تصل لها دولة أخرى (صدوق، ٢٠١٨، ص ٨٦).

أما أوكرانيا فتصنّف ضمن الدول الحاجزة Buffer States التي تقع بين أوروبا وروسيا، وهي أكبر دولة تقع بكاملها في أوروبا خارج الإتحاد الأوروبي، وثاني أكبر بلد في أوروبا بعد الجزء الأوروبي من روسيا، ولديها حدود طويلة مع روسيا بواقع ١٥٧٦ كم، كما أن عاصمتها كييف لا تبعد عن العاصمة الروسية موسكو سوى ٧٥٧ كم، وتعتبر أوكرانيا أحد ثلاثة منافذ رئيسة لروسيا للعالم، والمنفذان الآخران يقعان

وسط آسيا والقوقاز، ويمكن تلخيص أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا في كونها الرقعة الجغرافية التي تحول دون المحاولات الأوروبية الأطلسية لتطويق روسيا الاتحادية (مستور، ٢٠٢٢، ص ٨٩).

أما دول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) فهي من مناطق الإستقطاب بين روسيا والغرب، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الدول، بدأت عملية انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي — انضمت الدول الثلاث عام ٢٠٠٤ — وبالرغم من ذلك فإن روسيا تواصل مد نفوذها إلى هذه الدول، فهي تشترك بحدود مباشرة مع استونيا ولاتفيا، وبالتالي تشكل هذه الدول مجال حماية لستراتيجي لروسيا، بالإضافة إلى اشتراكها معها في روابط تاريخية معقدة، وارتباطهم بعلاقات ثقافية واقتصادية، كما تؤدي الأقليات الروسية في الدول الثلاث دوراً أساسياً في تمكين روسيا من الحفاظ على نوع من التواجد مبنياً على اللغة والقيم والمصالح المشتركة (حليم، مرجع سابق، ص ١٤٦).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.cfr.org/background/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia>

شكل (٣) بوابة السهل الأوربي (البوابة الشرقية للغرب)

ثانياً: الملامح الجغرافية العامة لدولة أوكرانيا.

تحتل أوكرانيا موقعاً فاصلاً بين روسيا وأوروبا، وتشكّل الحافة الأكثر غنىً جيوسراتيجياً بين الشرق والغرب، إذ تشغل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، كما أنها الممر الرئيس لأنابيب النفط والغاز الروسى المتجهة إلى أوروبا الغربية، كما أنها تتمتع بعلاقات تاريخية طويلة مع روسيا، تتسع لتشمل الجغرافيا والتاريخ والعرق واللغة والدين، وهذه العوامل مشتركة أسهمت فى تحديد الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا (المرجع السابق، ص ١٥١).

ويمتد نشوء دولة أوكرانيا إلى القرن التاسع الميلادى، فقد تأسست على أيدي السلاف الشرقيين الذين اتخذوا من مدينة كييف عاصمة لهم، لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتقاسمتها الدول المجاورة، وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها للإمبراطورية السوفيتية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والمجرية، وفي عام ١٩١٨ حصلت أوكرانيا على استقلالها عن روسيا بموجب معاهدة بريست ليتوفيسك التي صاغتها ألمانيا إلا أن هذا الاستقلال لم يدم طويلاً، فقد اندمجت روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وجمهوريات الإتحاد السوفيتي الاشتراكية رسمياً لتصبح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ومنذ ذلك الوقت وحتى اعتراف روسيا باستقلال أوكرانيا عقب تسليم الأسلحة النووية الأوكرانية لروسيا بموجب مذكرة بودابست عام ١٩٩٤ كانت أوكرانيا جزءاً من الاتحاد السوفيتي (قادرى كنزه، ٢٠٢٢، ص ١٣)، وعقب تفكك الاتحاد أعلنت أوكرانيا استقلالها في ٢٤/٨/١٩٩١، وبسطة سيادتها على شبه جزيرة القرم التي كانت قد ألحقت بها قانونياً عام ١٩٥٤ (*).

(*) كانت شبه جزيرة القرم جزءاً من الأجزاء الشمالية للدولة العثمانية، بعد أن دخلها الإسلام في النصف الأول من القرن العاشر الميلادى، وكان معظم سكانها من أصول تركية، وأطلق عليها فيما بعد اسم التتار، وتسمية القرم جاءت من اللغة التترية، وتعني القلعة، وكانت تضم مناطق ما يسمى الآن شبه جزيرة القرم والأراضي المحيطة ببحر آزوف، وقد قلمت على الأراضي في القرم مملكة قرمية تترية في عام ١٧٨٣، وقد ضعفت بضعف الدولة العثمانية، وبتوقيع معاهدة كوجك قينارجة التي نصّت على منح القرم استقلالاً ذاتياً عام ١٧٧٤، ليبدأ الوجود الروسى لأول مرة في شبه الجزيرة، وعمل السوفييت بزعامة ستالين على تهجير التتار وطردهم تحت زريعة الخيانة واستبدلهم بالروس من أجل التغيير الديموغرافي لصالح السوفييت، فوفق إحصائيات عام

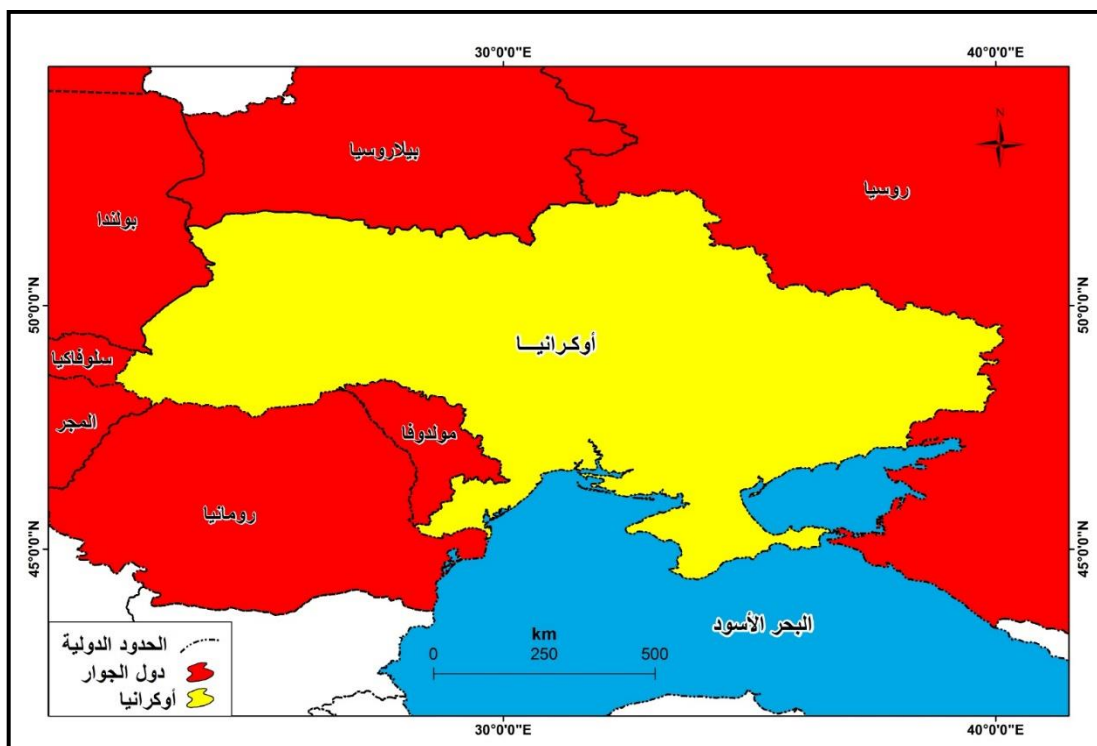
وجغرافيا، تقع أوكرانيا شرق أوروبا، وتجاور سبع دول بحدود برية طويلة تبلغ حوالى (٤٥٦٦ كم)، وتعتبر الحدود الروسية الأوكرانية أطولها بحوالى (١٥٧٦ كم)، جدول (٢)، وتحدها من الشمال بيلاروسيا، ومن الغرب بولندا وسلوفاكيا والمجر، ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولدوفيا، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف، شكل (٤ ، ٥)، وهى ثانى أكبر الدولة الأوربية من حيث المساحة، وتشكّل مساحتها الإجمالية ٦٠٣,٧٠٠ كيلو متر، وهى بهذه المساحة تقع فى الترتيب ٤٤ عالمياً، كما أنها تتمتع بشريط ساحلى على البحر الأسود يبلغ طوله ٢٧٨٢ كم (لطيف، مرجع سابق، ص ١٥).

جدول (٢) الحدود السياسية الأوكرانية مع دول الجوار

الترتيب	الدول المجاورة	طول الحدود	% من إجمالي الحدود البرية
١	الحدود الأوكرانية الروسية	١٥٧٦	٣٤,٥ %
٢	الحدود الأوكرانية المولدوفية	٩٣٠	٢٠,٤ %
٣	الحدود الأوكرانية البيلاروسية	٨٩١	١٩,٥ %
٤	الحدود الأوكرانية الرومانية	٥٦٥	١٢,٤ %
٥	الحدود الأوكرانية البولندية	٤١١	٩ %
٦	الحدود الأوكرانية المجرية	١٠٣	٢,٢ %
٧	الحدود الأوكرانية السلوفاكية	٩٠	٢ %
	الإجمالى	٤٥٦٦ كم	١٠٠

المصدر: من إعداد وحساب الباحثان اعتماداً على بيانات :
الموقع الإلكتروني لأوكرانيا على شبكة المعلومات الدولية.

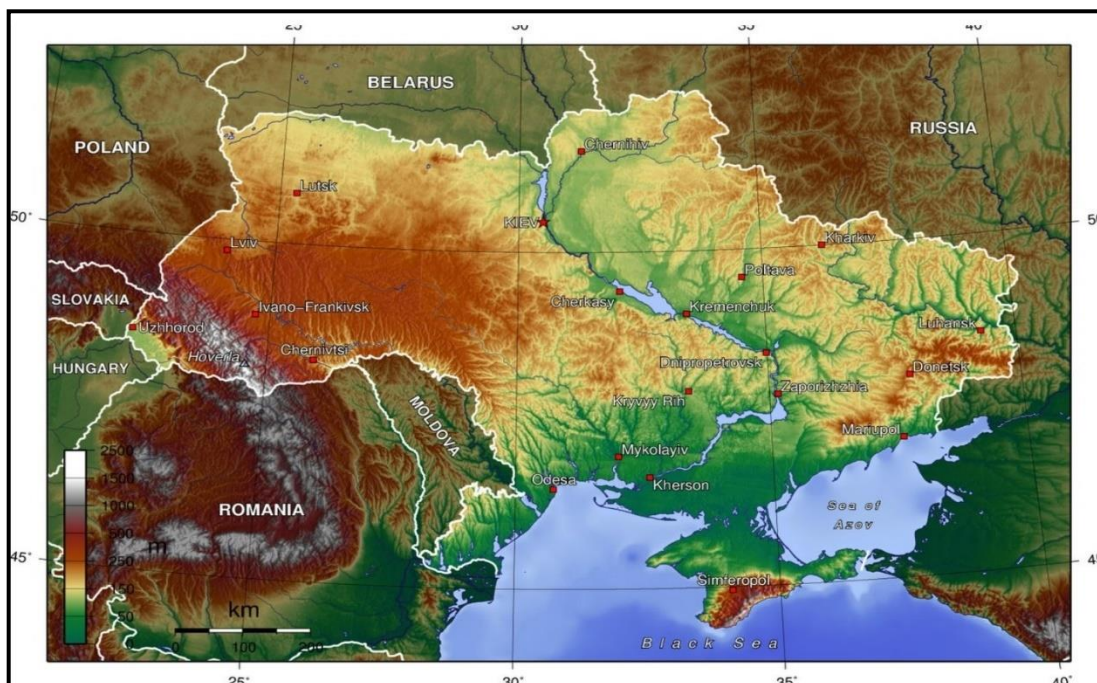
٢٠٠١ يُشكّل الروس نحو ٥٨% من إجمالي السكان البالغ نحو ٢ مليون نسمة، فى حين يُشكّل الأوكرانيون نحو ٢٤%، ويُشكّل تتر القرم نحو ١٢%، وقد كانت القرم واحدة من دول الإتحاد السوفيتي إلى عام ١٩٥٤ حيث انتقلت إلى جمهورية أوكرانيا، وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي واستقلال أوكرانيا، أصبحت شبه جزيرة القرم فى مايو ١٩٩٢ جزءاً من الأراضي الأوكرانية، وقد باءت بالفشل كل محاولات شبه الجزيرة للإستقلال عن جمهورية أوكرانيا، إلى أن استعادتها روسيا مرة أخرى عام ٢٠١٤، للإستزادة ينظر: سهاد إسماعيل خليل، ٢٠١٧، ص ١٥٦.



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.cnn.com/world/article/2022/02/25/6-maps-russian-ukranian-attacks->

شكل (٤) موقع أوكرانيا ودول الجوار



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.google.com/search>

شكل (٥) مظاهر السطح فى دولة أوكرانيا

إدارياً، تتألف أوكرانيا من (٢٤) محافظة (أوبلاست)، شكل (٦)، وتنقسم المحافظات إلى ٤٩٠ مقاطعة (رايوت)، بالإضافة إلى جمهورية مستقلة ذاتياً "القرم"، وتتمتع اثنتان من المدن الأوكرانية بمركزية خاصة وهما العاصمة كييف، ومدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي وفقاً لإتفاق تأجير عقد بين روسيا وأوكرانيا، وهي ذات نظام نصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (عوض، ٢٠١٩، ص ١٢٧).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

[-https://www.google.com/search](https://www.google.com/search)

شكل (٦) التقسيم الإداري لدولة أوكرانيا عام ٢٠٢٣

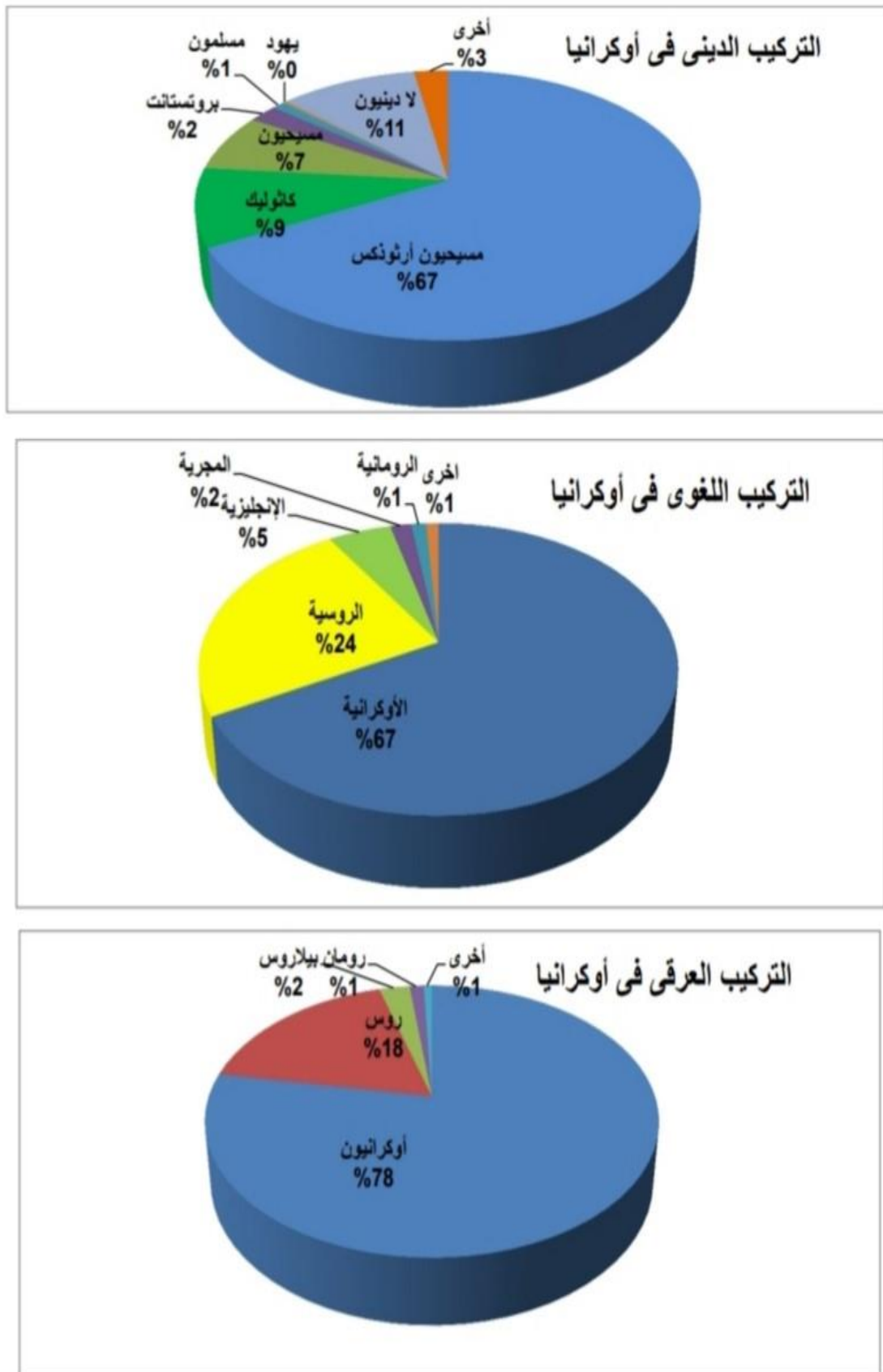
ووفقاً للبيانات السكانية على الموقع الرسمي للإحصاءات الحكومية الأوكرانية بلغ عدد سكان أوكرانيا عام ٢٠٢٣ حوالى ٤١,٩٧٦,١٨٩ نسمة، بمتوسط ٨٥ ألف نسمة لكل مقاطعة، ويمثل الأوكرانيون منهم حوالى ٧٧,٨٪، مع وجود أقليات من الروس والبيلاروس والرومان وغيرهم، شكل (٧)، فأوكرانيا بلد متعدد العرقيات والأديان واللغات، حيث يتحدث اللغة الأوكرانية حوالى ٦٧٪ من السكان، والروسية ٢٤٪ منهم، بالإضافة إلى الإنجليزية والرومانية والمجرية، وتعتبر المسيحية الأرثوذكسية الديانة الرسمية المعتمدة في أوكرانيا، ٦٧,٣٪ من السكان مسيحيون أرثوذكس، ٧,٧٪ مسيحيون فقط، ٩,٤٪ كاثوليك، ٢,٢٪ بروتستانت، ١٪ مسلمون معظمهم من

تتر القرم وأتراك وقفقاس وآذاريون، ولأقل من ٠,٠٢٪ يهود حوالى ١,٠٣, ٥٩١ يهودى)، وتعتبر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية جزءاً من بطريركية الكنيسة الأرثوذكسية الروسية حتى عام ٢٠١٩ (القرنى، ٢٠٢٢، ص ١٣).

ولأوكرانيا مناخ معتدل قاري، وترتفع فيها نسبة هطول الأمطار فى شمال غرب البلاد، فى حين تقل فى الشرق والجنوب الشرقى، أما فى فصل الصيف فيكون مناخها دافئاً فى جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن وقوعها على بحرين وهما الأسود وآزوف جنوب البلاد، وتمتلك أوكرانيا نحو ٣٠٠٠ بحيرة متوسطة وصغيرة الحجم، وتعد بحيرة يالبوغ فى إقليم أوديسا أكبر بحيراتها، كما تشق الأراضي الأوكرانية مجموعة كبيرة من الأنهار أهمها دنيبرو والدانوب ودينيسبير وسبيريسكي وبيفينا (البشير، مرجع سابق، ص ١٣٧).

وتعتمد أوكرانيا فى اقتصادها بشكل رئيس على الزراعة، وتمتاز أراضيها بالخصوبة كما أن تربتها سوداء غنية بالمعادن، وكانت تعد سلة غذاء أوروبا، وتمثل صادرات القطاع الزراعى ٤٥٪ من إجمالي صادرات البلاد، وتصل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من ٤٠ مليون هكتار، وتشغل حوالى ٧١٪ من مساحة البلاد، كما تغطي الغابات ١٥٪ منها، وتنتج أوكرانيا العديد من الحبوب وخصوصاً القمح والشعير والذرة ودوار الشمس، وبلغ إنتاجها من الحبوب حوالى ٥٠ مليون طن عام ٢٠١٩، منها ٢٨ مليون طن قمح، وهى تحتل المركز السادس عالمياً فى إنتاجه، كما تحتل المركز الرابع فى إنتاج الذرة، والثانى فى إنتاج الشعير، والأول فى إنتاج دوار الشمس، وبلغت صادراتها من الفواكه حوالى ٥٥ ألف طن عام ٢٠١٩، كما تشتهر أوكرانيا بمنتجاتها الحيوانية المتنوعة من الأبقار والأغنام والخنازير والخيول، وبلغ إنتاجها من اللحوم ٤٥ ألف طن، وبلغ إنتاجها من الدواجن ٤٣١ ألف طن، فضلاً عن منتجاتها من الحليب ومشقاته (بولعراس، ٢٠٢٢، ص ٦٥).

وفى قطاع التعدين، أنتجت أوكرانيا حوالى ٦٠ مليون طن من الحديد، لتحتل به المرتبة السادسة عالمياً، والثانية عالمياً من حيث الإحتياطي، كما تحتل المرتبة الثانية أوروبياً فى الإحتياط من اللدئبق، والأولى فى الكبريت، والعاشرة فى احتياطات خام التيتانيوم، وتعد أكبر دولة فى أوروبا فى احتياطات خلمات اليورانيوم، كما تحتل المركز الثانى عالمياً من حيث الإحتياطيات المستكشفة من خلمات المنجنيز بحوالى ١٢٪ من الإحتياطي العالمى، وغيرها من المعادن الموجودة بكميات صغيرة (القرنى، مرجع سابق، ص ١٥).



شكل (٧) التركيب الإثنوجرافي للسكان في دولة أوكرانيا عام ٢٠٢٣

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فتعد أوكرانيا من بين الدول الأوروبية الصناعية الرائدة، على الرغم من اعتمادها على روسيا — قبل بداية الأزمة — لتأمين حاجتها من البترول والغاز فهي تمتلك مجموعة من الصناعات الثقيلة والمعدنية والصناعات العسكرية والآلات الزراعية، إذ ورثت عن الإتحاد السوفيتي السابق نحو ٣٠٪ من مصانعه، وهي تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في تصدير توربينات محطات الطاقة النووية، والمرتبة الثانية عشر (عام ٢٠١٩) في مجال صادرات الأسلحة بنحو مليار دولار، وتسوق معظم ما تنتجه إلى الاتحاد الأوروبي واتحاد الدول المستقلة، كما تعد صناعة تكنولوجيا المعلومات أحد أهم روافد النمو الصناعي في أوكرانيا إذ شكّلت حوالى ٢٦٪ من عائداتها (عام ٢٠٢١)، ويرجع ذلك إلى أنها تنتج غاز النيون، وهو المكوّن الرئيس لليزر المستخدم في صناعة الرقائق وأشباه الموصلات، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على ٩٠٪ من استهلاكها لأشباه الموصلات من أوكرانيا، التي تمتلك ٢١ نوعاً من المعادن النادرة التي يعدّها الاتحاد الأوروبي بالغة الأهمية للصناعات الأوروبية في المستقبل (Cory, 2021, P.73).

وقبل الحرب، كانت أوكرانيا تمتلك قدرات عسكرية جيدة، خاصة أنها برزت كثاني دولة نووية بعد روسيا، وورثت ترسانة للأسلحة السوفيتية، كما أن لها نشاطات في مجال استكشاف الفضاء، والبعثات العلمية والبحثية، وهي من بين أكبر الدول المستهلكة للطاقة في أوروبا، وتمتلك أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا (محطة زابوروجيا) لتوليد الطاقة، فهي تحتل المرتبة الثانية عشرة عالمياً في إنتاج الطاقة النووية بحوالى ٥٤ ميجا واط (بكر، ٢٠٢٢، ص ٦٣).

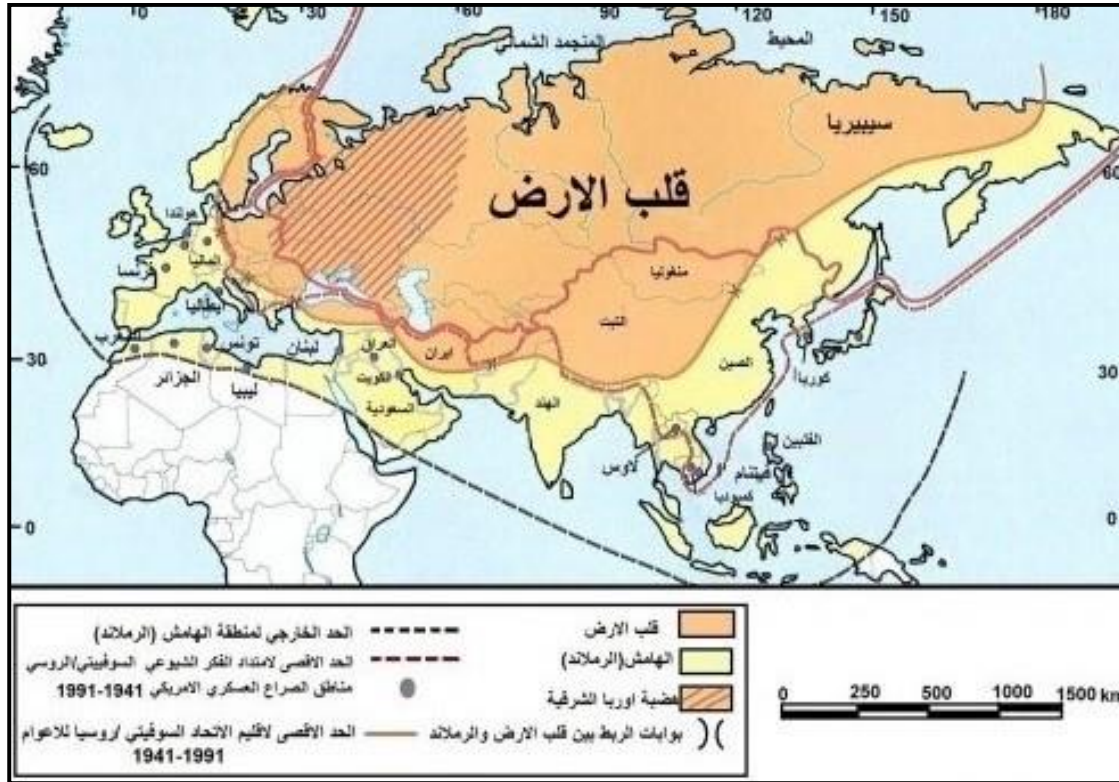
ثالثاً: المحددات الجيوبولتيكية الحاكمة للعلاقات الروسية الأوكرانية

تمثل الجغرافيا المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، وهي عامل مهم في السياسة الدولية بوصفها العنصر الدائم والثابت، ولهذا تحدد رؤية قادة الدول، وتؤثر في صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية، وقد انبرى الجغرافيون المهتمون بالسياسة العالمية لتقديم رؤية للمشهد العالمي ضمن ما عرف بعلم الجيوبولتيكس الذي يرتبط بشكل وثيق بالجغرافيا الاستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق الحيوية، وتأمين الوصول إلي الموارد الاقتصادية وأعلى البحار (لطيف، مرجع سابق، ص ١٧).

وقد كان للغرب وروسيا النصيب الأكبر من الصراع على النفوذ في هذه المناطق، وكان لثبات الجغرافيا دوراً في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهم على الرغم من اختلاف السلوك والسياسات بين فترة وأخرى، وقد بلغ الصراع بينهما أعلاه في المنطقة الحاجزة بينهما (دول أوروبا الشرقية والوسطى)، وبعد انضمام أغلب هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي، تقلصت المنطقة الحاجزة إلى دولتين فقط هما أوكرانيا وبيلاروسيا، وهما تشكلان الجزء الأكبر من المساحة البرية الممتدة بين البحر الأسود وبحر البلطيق (Peters,2023,p.97)، ولهذا تعتبر روسيا أوكرانيا ضمن دائرة نفوذها الطبيعي، إذ تمثل ممراً لأنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا، ومنفذاً دائماً وواجهة لها على المياه للدافئة، وفي النقاط التالية سنعرض للمحددات الجيوبولتيكية التي أسهمت في تحديد الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا، ومن ثم حكمت العلاقة بين روسيا وأوكرانيا، وهي:

المحدد الأول: فروض الجيوبولتيكا الروسية:

يعد الموقع الجغرافي من أهم العناصر الجغرافية المؤثرة في بناء قوة للدولة وتحديد وتوجيه علاقاتها بالدول الأخرى، وغالباً ما يكون الموقع الجغرافي عاملاً فاعلاً ومؤثراً في بناء استراتيجيات الدول العظمى حيال مناطق نفوذها في دول العالم المختلفة، وتشغل روسيا الاتحادية الجزء الأكبر من أوراسيا، وبالتحديد من منطقة قلب العالم التي تحدث عنها هالفورد ماكيندر ١٨٦١ — ١٩٤٧ في طروحاته النظرية الجيوبولتيكية "القوة البرية"، ففي عام ١٩٠٤ حدد ماكندر مفهوم أوراسيا بأنها "تلك الأراضي البرية المتواصلة المطوقة بالثلوج من الشمال والمطوقة بالماء من جميع الجهات، وتقع فيها المنطقة المركزية"، وحدد المنطقة المركزية "قلب العالم" على أنه من نهر الفولجا غرباً إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان في الجنوب، شكل (٨)، وتمتاز منطقة القلب بأنها منطقة سهلية ذات تصريف داخلي، وتعد محصنة دفاعياً، وأفضل نموذج للدفاع بالعمق، كما أنها محاطة من الشمال بمسطح مائي متجمد أغلب أيام السنة، ويشكل منطقة حماية طبيعية للقلب، وعليه تحتل هذه النظرية مكانة مهمة في تحليل الصراع الروسي — الغربي، إذ تعد هذه النظرية متخصصة بصراع القوى العالمية، وتفسر الحاجة إلى معالجة التوسع الروسي باتجاه المياه الدافئة، والقصد لدى ماكندر هو صراع القوى البرية والبحرية، إذ يؤكد أن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية (مستور، ٢٠٢٢، ص ٩١).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.geopoliticalmonitor.com/ukraine-and-the-shifting-geopolitics-of-the-heartland/>

شكل (٨) قلب العالم (هارتلاند) حسب رؤية هالفورد ماكيندر

وتمثل قراءة مستشار الأمن القومي الأمريكي "زيبنيجو بريجنسكي" في كتابه رقعة الشطرنج نافذة مهمة لقراءته الاستراتيجية الأمريكية التي تريد تأكيد محورية الصراع على أوراسيا، بل يربط مصير السيطرة الأمريكية بمنع أي قوة أخرى من التمدد في هذه المنطقة، والمقصود هنا روسيا الاتحادية، إذ يؤكد بريجنسكي أنه في حال تمدد أية قوة في أوراسيا فإن الولايات المتحدة تخسر هيمنتها، ويصبح من الواجب ألا تكون أية قوة أوراسية قادرة على السيطرة على أوراسيا، ومن ثم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تمثل أوكرانيا مساحة مهمة من رقعة الشطرنج الأوراسية، ومفتاح الاتجاهات الجيوبولتيكية في أوراسيا، إذ أن وظيفتها جيوسراتيجية، وهي منع روسيا من التمدد كقوة برية نحو البحر الأسود، وسلوك مسارها الجيوبولتيكي التاريخي نحو المياه الدافئة ومن دونها لا تكون روسيا امبراطورية، وبالتالي دعى بريجنسكي إلى تحرير أوكرانيا من النفوذ الروسي (أبونجم، ٢٠٢٣، ص ٧).

ووفقاً لهذه المحددات، نجد أن صانع القرار في روسيا محكوم بفرضيات الجيوبولتيكا الروسية التي توجب عليها عدم التوقع ضمن حيزها الجغرافي الحبيس، ويجب عليه اتباع سلوك سياسي خارجي لا يستبعد فيه استخدام القوة العسكرية من أجل استعادة مناطق النفوذ التقليدية (أوكرانيا)، والمجال الحيوي لدولته في اتجاه الغرب حيث المياه الدافئة، ولإحكام السيطرة على أوراسيا التي تجد فيها روسيا الاتحادية مجالها الحيوي الذي يتناغم فيه كل من الوسط الاجتماعي والسياسي والأرضي في وحدة جغرافية متكاملة (Sulaiman,2023,p36).

المحدد الثاني: أهمية أوكرانيا للاستراتيجية الروسية:

وفقاً للمحددات الجيوبولتيكية الروسية فإن أوكرانيا تقع ضمن المجال الحيوي الروسي، وروسيا في — عهد بوتين — متمسكة بهذا المفهوم الذي يحول الدول المحاذية لها — لاسيما التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي — إلى مناطق نفوذ طبيعي لها، ولا يختلف تطبيق بوتين لنظرية المجال الحيوي عما نظر إليه الألماني فريدريك راتزل بأن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للتوسع لضم الأراضي التي يحتاج إليها حتى لو اضطر إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك، فالفناعة الروسية بخطر تمدد حلف شمال الأطلسي ليضم دول أوروبا الشرقية، ويصبح على تماس مع الحدود الروسية مستمر، إذ تدرك روسيا دوماً أن جهتها الغربية التي تمثلها أوكرانيا كانت تاريخياً طريق الغزاة، فهي لم تنسى أن غزو أراضيها من قبل نابليون وهتلر قد تم من خلال هذه البوابة، ولذلك يسعى حلف شمال الأطلسي لضمها من أجل محاصرة النفوذ الروسي (Robert , 2022, p.7).

لذلك تفضل روسيا أن تبقى هذه الجهة عازلاً وحاجزاً أمام الزحف الغربي باتجاهها، إما بأن تبقى دولها ضمن دائرة التحالف مع روسيا الاتحادية، كما هو الحال مع بيلاروسيا، أو جزءاً من عمقها التاريخي والاستراتيجي كأوكرانيا التي تُشكل آخر القلاع الاستراتيجية التي تعزل روسيا عن الغرب، وهو ما يعني حصار روسيا عسكرياً وأمنياً وإحاطتها بطوق عسكري مناوئ، وبالتالي سينحصر التواجد العسكري الروسي في الجزء الشرقي للبحر الأسود، مما يعني تقييد الملاحة البحرية الروسية، وارتهاؤها بقوات حلف شمال الأطلسي الحاكم للمنافذ البحرية في المنطقة.

المحدد الثالث: الأقلية الروسية فى أوكرانيا.

تعانى روسيا الاتحادية نقصاً سكانياً متزايداً، فقد بلغ عدد سكانها ذروته عام ١٩٩٢ عندما وصل لحوالى ١٤٨,٥٩٨,٣٢٢ مليون نسمة، ثم أخذ ينخفض منذ ذلك الحين، وبلغ عام ٢٠٢٢ حوالى ١٤٤,٥٣٤,١١٨، وهكذا انخفض بأكثر من أربعة ملايين نسمة بين عامين ١٩٩٢ و ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يصبح عدد سكان روسيا حوالى ١٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ (بن ضيف الله، ٢٠٢٢، ص ٦٥).

وأمام تراجع السكان الروس خصوصاً من فئة الشباب، اتبعت الحكومة الروسية عدة طرق لزيادة السكان، فقد منحت الحكومة سكان المناطق المتنازع عليها فى أبخازها وأوسيتيا الجنوبية وترانسستيريا وشبه جزيرة القرم وناغورني كاراباخ جوازات سفر روسية، كما فتحت الحدود أمام المهاجرين من دول آسيا الوسطى، وبالفعل زاد عدد سكان روسيا من المهاجرين ليصبحوا فى عام ٢٠٢٢ نحو ١١,٦٠٠,٦٨٥ نسمة (حسنى، ٢٠١٧، ص ٣٨)، كما عملت على تسهيل تجنيس الناطقين باللغة الروسية، فبعد الإصلاحات التى أجريت عام ٢٠١٤ على قانون الجنسية الروسية، هدفت الحكومة الروسية إلى منح نحو خمسة إلى عشرة ملايين شخصاً الجنسية الروسية بحلول عام ٢٠٢٥ مستهدفة المتحدثين باللغة الروسية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، كما وزعت روسيا وبشكل علني جنسيته على سكان دونيتسك ولوجانيسك ودومباس فى شرق أوكرانيا، وفى يوليو ٢٠٢١ حصل ١,٠٠٥,٩٥١ أوكراني ممن يعيشون فى شرق البلاد على الجنسية الروسية (حسين، ٢٠٢٢، ص ١٠١).

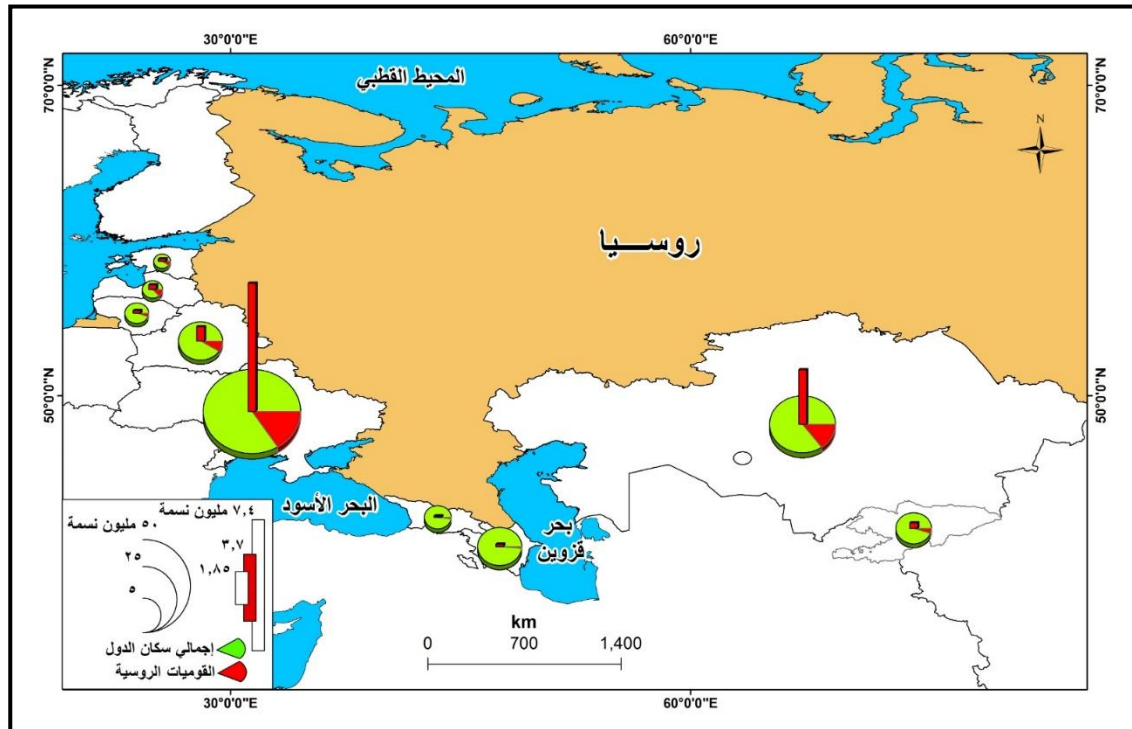
وتتوزع القوميات الروسية فى معظم دول الجوار الروسى وبنسب مختلفة، فهناك أكثر من (١٣,١٠٧,٨٨٤) مواطن روسى يعيشون فى تسع دول مجاورة لروسيا، الجدول (٣) والشكل (٩)، وتضم أوكرانيا العدد الأكبر من المواطنين الروس من بين دول الجوار الروسى بإجمالى (٧,٤٦١,٢٦٥) روسى، ويشكلون ١٧,٧٪ من سكانها، ولهذا تعتبر روسيا أوكرانيا خزاناً بشرياً للعرق السلافى، إذ كان معظمها جزءاً من الإمبراطورية السوفيتية، كما أن جزءاً كبيراً من الأوكرانيين هم من الناطقين باللغة الروسية، وتتركز الأقلية الروسية فى أوكرانيا فى جنوب وشرق البلاد، ويشعرون بالانتماء إلى الدولة الروسية، كما يتحدث الأوكرانيون الذين يعيشون فى الأجزاء الغربية والشمالية من البلاد اللغة الروسية على نطاق واسع.

جدول (٣) القوميات الروسية في دول الجوار الروسي عام ٢٠٢٣

الدولة	إجمالي السكان	إجمالي القومية الروسية	% من إجمالي السكان
أوكرانيا	٤١,٩٧٦,١٨٩	٧,٤٦١,٢٦٥	١٧,٧%
كازاخستان	١٩,٥٥٤,٧٣٦	٣,٢١٠,٦٥٤	١٦,٤%
لاتفيا	١,٩١١,٢٠٠	٢٧٧,٨٠٠	١٤,٥%
استونيا	١,٣٢٤,٨٢٠	١٣١,٢٠٥	٩,٩%
بيلاروسيا	٩,٤٥٦,٢٠٠	٨٤٥,٦٢٠	٨,٩%
ليتوانيا	٢,٧٩٣,٧٢٢	١٥٢,٦٤٤	٥,٤%
قيرغيزستان	٦,٣٨٩,٥٠٠	٣١٩,٨٥٢	٥%
جورجيا	٣,٧٢٣,٥٠٠	٧٦,٢٥٨	٢%
أذربيجان	١٠,٠٢٧,٨٧٤	١٣٢,٥٨٦	١,٣%
الإجمالي	٩٧,١٥٧,٧٤١	١٣,١٠٧,٨٨٤	١٣,٤٩%

المصدر: من إعداد وحساب الباحثان اعتماداً على بيانات:

الموقع الإلكتروني لروسيا الاتحادية على شبكة المعلومات الدولية.



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.cnn.com/world/article/2022/02/25/6-maps-russian-ukranian-attacks->

شكل (٩) القوميات الروسية في دول الجوار الروسي

ولذلك أصدرت الحكومة الروسية قانوناً يلزم الحكومة بحماية العرق الروسى، الذي يعرفه القانون بشكل فضفاض للغاية، ويشمل كل الأشخاص الذين يتحدثون الروسية، واستخدمته الحكومة الروسية لتبرير دعمها للمناطق المطالبة بالإنفصال عن أوكرانيا في جنوب شرق أوكرانيا، بحجة حماية مصالح العرق الروسى، وذهبت إلى حد وصف المنطقة الشرقية من أوكرانيا بأنها "توفو روسيا" أو روسيا الجديدة (Jonathan 2002.p55).

وبالتالى، فإن روسيا أمام تحديات ديموغرافية متباينة، فهناك تحدى من جانب دول آسيا الوسطى التي تغلب عليها الهوية الإسلامية، ومن جانب آخر أوكرانيا السلافية التي تريد الذهاب غرباً، فدول آسيا الوسطى الإسلامية (طاجيكستان، أوزباكستان، كازاخستان، تركمانستان، قرغيزستان) يسكنها طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٢٣ أكثر من ٧٧ مليون نسمة، أكثر من ٨٠٪ منهم مسلمون، أعلاها فى طاجيكستان ٩٨٪، وأقلها فى كازاخستان ٧١٪، ومن شأن عدم التوازن في النمو السكاني بين الجمهوريات الإسلامية والجمهوريات السلافية أن يتحدى شرعية وسلطة النظام الحاكم فى روسيا، لأن النمو السكاني فى آسيا الوسطى الإسلامية أعلى بكثير مما هو عليه فى روسيا، يضاف إلى ذلك أن عدد المسلمين فى روسيا نفسها يتزايد سنوياً لسببين: أولهما ارتفاع معدل المواليد بين المسلمين الروس، والثاني وصول مسلمين مهاجرين من آسيا الوسطى للإستقرار فى روسيا، فحسب إحصائيات عام ٢٠٢٢ يعيش فى روسيا أكثر من ٢٨ مليون مسلم أصولهم من دول وسط آسيا الإسلامية، يشكلون حولى ١٩,٤٪ من سكان روسيا، وبالتالي فإن التفريط فى أوكرانيا لصالح الغرب يعتبر كما وصفه بوتين خطر جيوبولتيكى كبير (أبونجم، مرجع سابق، ص ٥).

لذلك، ترى روسيا أن ضم شرق أوكرانيا سيساعدها على حل مشكلتها الديموغرافية، لأنه سيسمح للسكان الأوكرانيين فى سن العمل والخاضعين للسيطرة الروسية بالتوجه شرقاً إلى روسيا بدلاً عن الذهاب إلى غرباً، وكسلاف شرقيين فمن السهل إدماجهم فى روسيا، خصوصاً أنهم يحملون المهارات اللازمة لسوق العمل الروسية، وهذا لا يعنى أن العامل الديموغرافي يقع فى قلب استراتيجية روسيا تجاه أوكرانيا، لكن إهمال هذا البعد يرقى إلى غض الطرف عن عنصر تاريخي واجتماعي وسياسي مهم للهوية الوطنية الروسية والرؤية الجيوسياسية للحكومة وللإقتصاد الروسى (أبوطالب، ٢٠٢٢، ص ١٦).

المحدد الرابع: السياسة الجيوبولتيكية الغربية (الأوروبية والأمريكية) تجاه أوكرانيا:

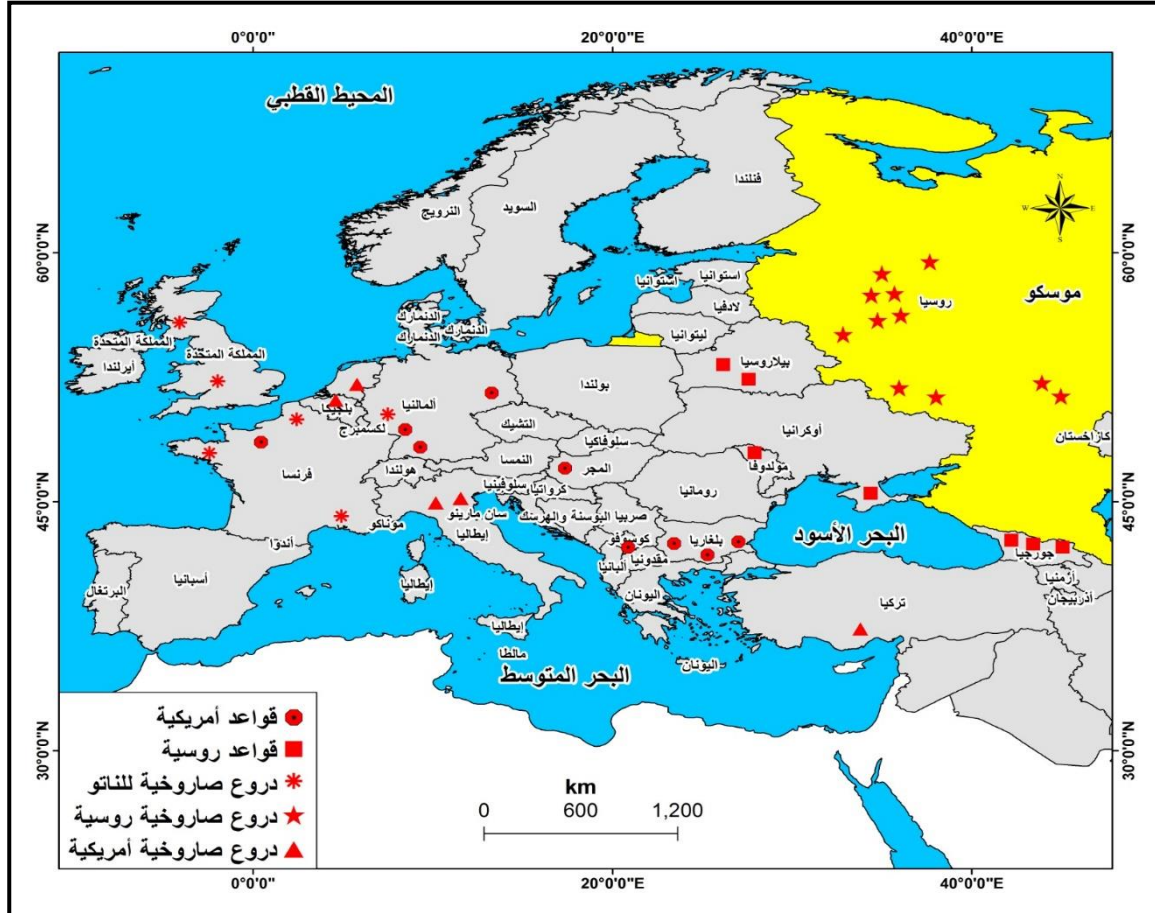
تعتمد السياسة الجيوبولتيكية الغربية في أوكرانيا على التجارب التاريخية المتعلقة بتعرض كياناتها السياسية للغزو بفعل حركة الشعوب التي عبرت هذه المناطق تجاه أوروبا، مثل قبائل الهون والآفار والمجريين والبلغار والخزر والمغول الذين سيطروا على غرب روسيا وأجزاء من أوروبا الشرقية أكثر من قرنين من الزمان، وقد حلت روسيا محل هذه الشعوب، وحل ضغطها على فنلندا واسكندنافيا وبولندا وبيلاروسيا وجورجيا وأوكرانيا محل الغارات الطاردة لرجال السهوب (دوغين، ٢٠٢١، ص ١٢١).

وباعتبارها البوابة الرئيسة المؤدية إلى أوروبا، تحتل أوروبا الشرقية أهمية كبيرة في الإدراك الجيوستراتيجي الغربي بوصفها المنطقة المركزية من الهارتلاند، ونتيجة لهذا الإدراك توالى الأفكار والنظريات التي أسست لسياسات واستراتيجيات التعامل مع هذه التهديدات، بهدف تأمين أوروبا الغربية، والسيطرة على المنطقة المركزية، وتحجيم النفوذ الروسي، وخُصصت إلى أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يحكم الهارت لاند، ومن يسيطر على الهارت لاند يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم (كاظم، ٢٠١٧، ص ٣٥).

وبالتالى، لُقِّدَت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة على احتواء الاتحاد السوفيتي ووريثته روسيا من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية لمنعه من التمدد نحو المياه الدافئة، أو الولوج في أوروبا الغربية، ومن هنا نشأت فكرة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو)، والذي مرّ بمراحل من التوسع حتى وصل أعضائه إلى ٣٢ دولة^(*)، وأصبحت حدود دوله الجديدة

(*) حلف الناتو: تأسس حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام ١٩٤٩، ووقع على معاهدة التأسيس اثني عشر دولة هي (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كندا، بلجيكا، الدانمرك، أيسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال)، وفي عام ١٩٥٢ انضمت إليه (تركيا واليونان)، و(ألمانيا الاتحادية) عام ١٩٥٥، و(اسبانيا) عام ١٩٨١، و(التشيك، المجر، بولندا) عام ١٩٩٩، وكل من (بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٩ انضمت إليه (كرواتيا وألبانيا)، و(الجبل الأسود) في ٢٠١٧، و(شمال مقدونيا) في ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠٢٤ انضمت إليه كل من (فنلندا والسويد)، واستند تشكيل الحلف على ما جاء في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على حق الدول في الدفاع المشروع

على تماس مباشر مع حدود روسيا، وتم تطوير روسيا بالقواعد الأمريكية والدروع الصاروخية من الجهة الغربية بحيث على تماس مع حدود روسيا، شكل (١٠)، كما تجاوزت طموحات دول الحلف لبحث عضوية جورجيا المطلة على الجهة الشرقية للبحر الأسود (Leromain,2023,p49)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

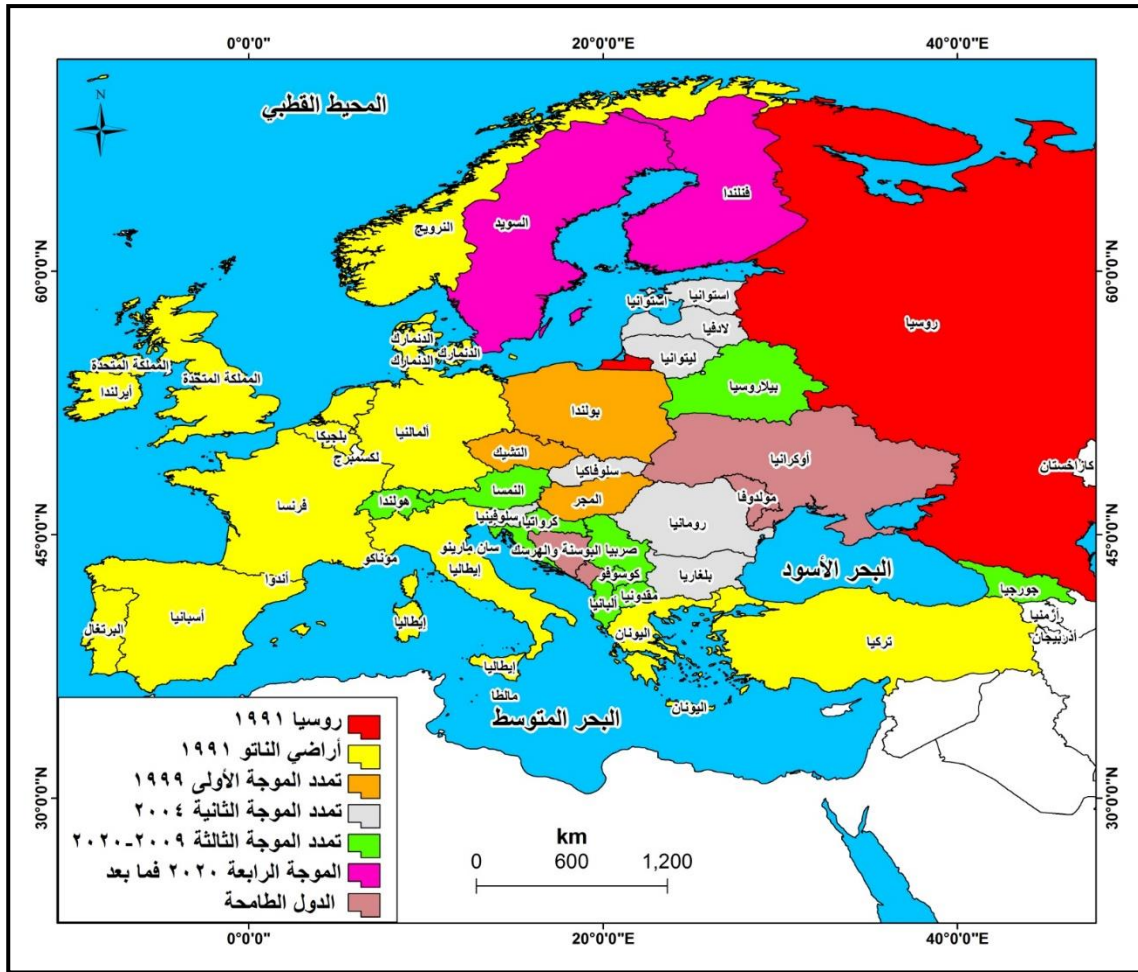
<https://www.cfr.org/backgrounder/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia>

شكل (١٠) الدروع والقواعد الصاروخية المطوقة لروسيا من الغرب الأوربي

كما شهد الاتحاد الأوروبي توسعاً كبيراً، شكل (١١)، وأصبح يضم ٢٧ دولة حتى عام ٢٠٢٣، وتحول إلى منظمة لها سياسات اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة، ومثل الناتو ضمّ الاتحاد الأوروبي دولاً على تماس مباشر بالأراضي الروسية، وأصبحت دوله تحوّل روسيا

عن نفسها متفرقة أو بالتعاون مع دول أخرى، وكانت الغاية من تأسيس الحلف مواجهة أى توسع سوفياتي، أو قيام ثورة شيوعية.

بالكامل بدءاً من النرويج وفنلندا في أقصى الشمال، مروراً بدول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا)، ثم بولندا وبيلاروسيا وأوكرانيا، تليها دول جنوب القوقاز (جورجيا)، وأصبحت معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى (بولندا رومانيا المجر سلوفاكيا بلغاريا) تحظى بالعضوية الكاملة في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتم دمج مصالح شعوبها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ضمن المنظومة الغربية، ولم يعد بإمكان روسيا أن تتحدى الغرب في هذه الدول التي تشكل عمقاً جغرافياً، وخط دفاع أول عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي (حسين، ٢٠٢٢، ص ٨٣).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=2447>

شكل (١١) تمدد حلف الناتو شرقاً

— بقيت دولتان فقط هما أوكرانيا وبيلاروسيا كي يستكمل الغرب بضمهما حرمان روسيا من نفوذها في المنطقة المركزية المتمثلة بأوروبا الشرقية، وبعد أن عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقاً للشراكة مع أوكرانيا في مارس عام ٢٠١٤ فإنه سعى بذلك لمد نفوذه

إلى أكبر دول أوروبا الشرقية مساحة وأكثرها سكاناً وأعماقها امتداداً جغرافياً نحو روسيا، وإذا كانت القيمة الإستراتيجية للبحار بالنسبة للدول الكبرى تكمن في حرية وأمان الحركة لأساطيلها العسكرية، وسهولة وصولها إلى مقاصدها، فإن البحر الأسود سيفقد تلك القيمة بالنسبة لروسيا إن استكمل الغرب إدماج أوكرانيا بشراكاته الاقتصادية والسياسية والأمنية، وخصوصاً مع وجود الحليف التركي للغرب في الساحل الجنوبي لهذا البحر، ورومانيا وبلغاريا في الساحل الغربي له، وجورجيا في جزء من ساحله الشرقي، وبالتالي فإن الوجود الروسي على البحر الأسود سينحسر في جزء من الساحل الشرقي وشبه جزيرة القرم فقط (Andy,2023,p112).

— لم يتبقى إلا جمهورية بيلاروسيا لتكون حاجزة بين الغرب وروسيا، لكنها ستكون محاطة شمالاً وجنوباً وغرباً بأوروبا وحلفائها مما يجعلها الدولة الوحيدة الموالية لروسيا في البوابة الشرقية، وهي تشغل ربع طول هذه البوابة فقط، ومع ذلك ليس من المستبعد أن يبدأ الغرب فى تشجيعها بالدخول في شراكات اقتصادية وأمنية مع أوروبا الأطلسية، وإذا تمّ، فإنها تكون قد أوصلت النفوذ الغربي إلى حدود روسيا نفسها، وبهذا يكون الغرب قد حوّل البوابة الشرقية إلى معبر تهديد باتجاه روسيا وليس باتجاه الغرب، وبذلك يضمن الغرب خط دفاع رئيس مكون من دول البوابة — أوروبا الشرقية والوسطى — فيما تبقى أوروبا الغربية، ومن ورائها الولايات المتحدة بمعزل عن وصول التهديدات الروسية المباشرة إليهما.

وبالتالى، فإن إدراك الغرب لأهمية أوكرانيا مستقر وثابت، وأن المفاهيم والنظريات الإستراتيجية التي تعود إلى القرن العشرين لا تزال حاضرة ومؤثرة فى سياسته الجيوبولتيكية تجاه روسيا، وتتطور بصورة مدروسة ومتراكمة، وستلعب دوراً رئيساً فى تحديد مستقبل العلاقة مع روسيا، ومن ثمّ فى تشكيل مستقبل السلم والأمن الدوليين.

رابعاً: الأبعاد الجيوبولتيكية لضم روسيا لشرق أوكرانيا.

يشير الروس إلى أن أجدادهم بذلوا دمائهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية السوفيتية ثمّ وريثها الإتحاد الروسى، وهذا ما دفع الرئيس فلاديمير بوتين عند توليه السلطة عام ١٩٩٩ إلى إعادة إحياء مفهوم المجال الحيوى الروسى بنظرة جديدة تشمل أوراسيا بأكملها، وليس أوروبا الشرقية فحسب، وذلك

لفرض توازنات دولية جديدة تعيد النظر في طبيعة النظام الدولي، حيث أراد بوتين معاقبة الغرب الذي أخلّ بوعده عام ١٩٩٠ فيما يخص عدم التقدم في مجال روسيا الحيوي، ومنحه عضوية حلف الناتو لبولندا والمجر ولتوانيا واستونيا ولاتفيا، وسعيه إلى اجتذاب أوكرانيا والتي بإمكانها منح التفوق للغرب ومحاصرة روسيا برياً، فروسيا ليس لديها أدنى استعداد في السماح لأوكرانيا بالدخول في مجال نفوذ الغرب من خلال عضوية الناتو أو الإتحاد الأوروبي لأن ذلك سيحولها إلى دولة معارضة لها، ومتماهية مع الدول المعادية، مما يعني قبول روسيا للإملاء الأمريكية، بما يقلل من فرص ظهورها كقوة دولية عالمية (طالب، مرجع سابق، ص ٨٠)

ومن هنا يتضح بأن الجيوبوليتيك يحتل موقعاً مهماً في العقل الإستراتيجي لصانع القرار الروسي، فقد أكد بوتين في مضمون سياسته الخارجية الروسية الجديدة عام ٢٠٠٠ على "...إن أكبر كارثة جيواستراتيجية حدثت في القرن العشرين هي انهيار الإتحاد السوفيتي، ومن لم يحزن على انهياره فلا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة فلا عقل له، وأن الحاجة ماسة إلى حزام من الدول الصديقة يمتد بطول الحدود الروسية" (قلعجية، مرجع سابق، ص ١٣٢)، لذلك وضع بوتين خططاً استراتيجية تتضمن مرحلتين: الأولى تتضمن حماية روسيا وتأمين الداخل من خلال تعظيم موارد الطاقة وضمان سيطرة الدولة على الاقتصاد، والثاني: مد النفوذ الروسي في اتجاهات أبعد من الحدود السوفييتية السابقة بما يضمن استدامة روسيا كقطب دولي منافس للولايات المتحدة (حميد، مرجع سابق، ص ٨٥).

ومن ثمّ، عمد بوتين إلى بناء العديد من الخيارات الإستراتيجية على المستويين السياسي والعسكري تم ترجمتها إلى الواقع عقب التدخل العسكري في جورجيا عام ٢٠٠٨ بحجة الدفاع عن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وهما جمهوريتان سعتا إلى الانفصال، ثم ضم شبه جزيرة القرم في فبراير ٢٠١٤، ودعم الانفصاليين شرق أوكرانيا، واعتبر ذلك تحذير من روسيا للإتحاد الأوروبي وحلف الناتو للكفّ عن التوسع في مجالها الحيوي لا سيما في أوكرانيا وجورجيا وملدوفا، وعليه فقد طالب الرئيس بوتين البيت الأبيض بتقديم تعهدات وضمانات بعدم توسع حلف الناتو تجاه حدود روسيا، وكانت هذه خطوة دبلوماسية أخيرة قبل حشد القوات الروسية على الحدود

الأوكرانية، ليتم بعدها بدء حرب فعلية على أوكرانيا بدأت بدعم لوجستي للحركات الانفصالية في إقليم الدومباس الواقع شرق أوكرانيا، لتصل فيما بعد إلى تمديد الجيش الروسي في الداخل الأوكراني وبلوغه العاصمة كييف (بشارة، ٢٠٢٢، ص ١١).

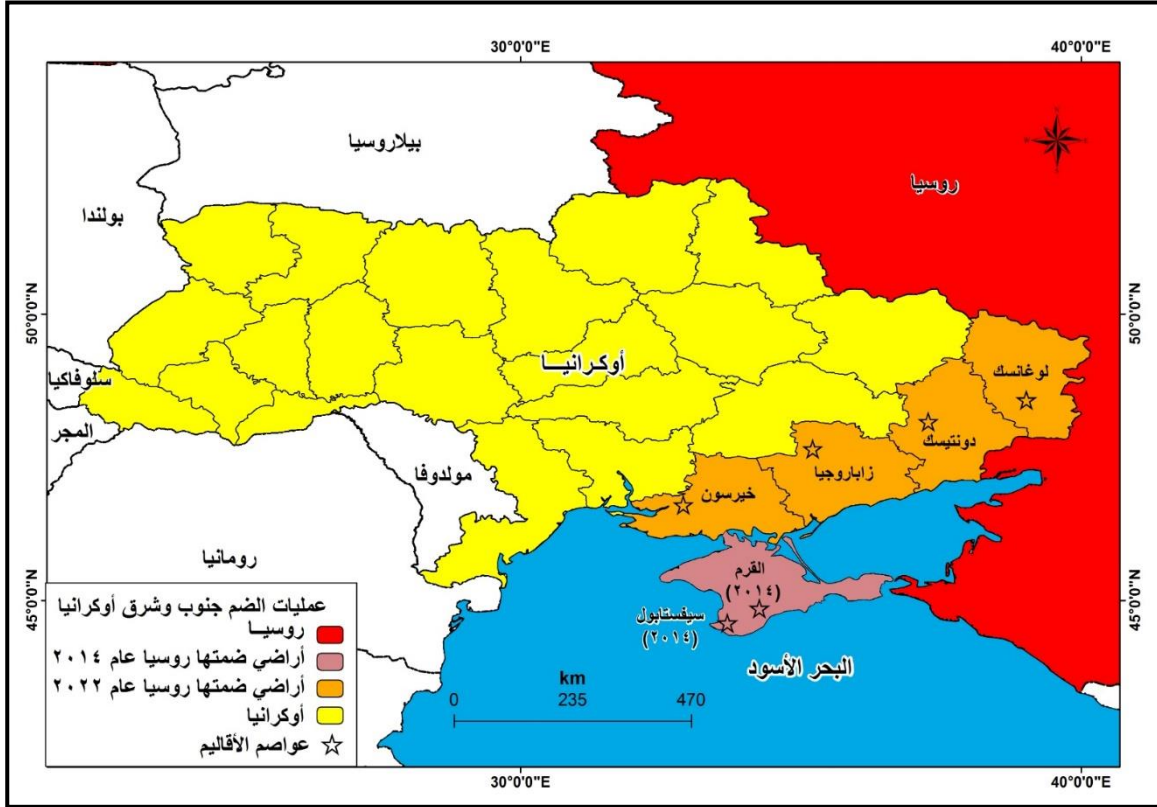
ومع استمرار الغزو الروسى لأراضى أوكرانيا، وسقوط المدن الأوكرانية الواحدة تلو الأخرى فى قبضة الجيش الروسى، ذهبت موسكو إلى فرض منظورها الإستراتيجي بدعوى تحرير الروس من اضطهاد القوميين النازيين الأوكرانيين في مقاطعتي خيرسون وزاباروجيا، والإعتراف باستقلال جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك، ومن ثمّ الإستيلاء على شرق أوكرانيا، ولأهمية هذا الإقليم بالنسبة لروسيا فسنعرض لجيوبولتيكيته فيما يلي:

— الأهمية الجيوبولتيكية لإقليم الدومباس:

يشغل إقليم الدومباس موقعاً جيوسياسياً مهماً جنوب شرق أوكرانيا، نظراً لما يتمتع به من موقع جغرافي مميز، وتمتثل مساحته حوالي ٢٠٪ من مساحة أوكرانيا كما يتميز بميزات تاريخية وثقافية واقتصادية فريدة، ويقع الإقليم على المناطق المتاخمة للحدود مع روسيا، بين دائرتي عرض ٤٠,٥١ إلى ٥٠,٤٧ شمالاً، وخطي طول ٤٠,١٥ إلى ٣٦,٥٠ شرقاً، ويحده شمالاً وشرقاً روسيا الاتحادية، وغرباً وجنوب غرب جمهورية أوكرانيا، أما جنوباً فيحده بحر آزوف الذي يرتبط بالبحر الأسود، شكل (١٢) ودومباس هي اختصار لكلمتي دون من دوناستك وباس من باسين بالروسية، أي حوض دونيستيك، وجاء اسمها من حوض الفحم الذي اكتشف في عام ١٧٢١ الذي سمي على اسم نهر دونيتس العابر في المنطقة (صادق، محمد، ٢٠٢٣، ص ٣٢٧).

وتبلغ مساحة دومباس حوالي ٥٢,٣ كم ٢، ويضم الإقليم منطقتين هما لوهانسك ودونيتسك، وهما منطقتان إداريتان تنتميان إلى مناطق أوكرانيا التي تعد فيها اللغة الروسية هي اللغة الرئيسة، والإقليم سكنته قديماً القبائل التركية والبدوية والمغول والتتار وغيرهم من الشعوب القادمة من وسط آسيا، وبقي الإقليم بسبب الحروب المتتالية التي شهدتها فقيراً بأعداد السكان حتى النصف الثاني من القرن ١٧ حيث أسست مجموعات سلافية مستوطناتها الدائمة فيه، وبدأت ملامحه الاجتماعية والاقتصادية بالتغير خلال القرن الثامن عشر، ففي عام ١٧٢١ اكتشفت موارد الفحم فيه، الأمر الذي أدى إلى

تنافس الروس والأوكرانيين والصرب عليه، وشهد في أواخر القرن التاسع عشر أوج ازدهاره واستغلاله اقتصادياً وصناعياً خلال الثورة الصناعية التي نمت في جميع أنحاء أوروبا (السعدى، ٢٠١٦، ص ٦٤).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على خرائط الموقع الإلكتروني:

<https://www.cfr.org/background/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia>

شكل (١٢) عمليات الضم الروسى لشرق أوكرانيا

ويضم الإقليم أقليات عرقية متنوعة، منها الروسية والأوكرانية والبيلاروسية، وجميعها تنتمي للعرق السلافى، وتتشابه في الثقافة والعادات والتقاليد، ويسكنه حوالى ١٠٪ من سكان أوكرانيا (أكثر من ٤,٣ مليون نسمة عام ٢٠٢١)، حوالى ٥٦,٨٪ منهم أوكرانيون، و٣٨,٢٪ روس، ولهذا كان الإقليم بالإضافة إلى القرم عاملاً رئيساً في وصول الموالين لروسيا إلى سدة الحكم قبل أحداث ٢٠١٤، فقد كان الإقليم مهداً رئيساً لرموز حزب الأقاليم الموالي لروسيا الذي حكم أوكرانيا فى الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ (Alan, 2023, p56).

ويحتل إقليم الدومباس أهمية جيوپولتيكية كبيرة، وحتى عام ٢٠١٤ كان يوصف بأنه سلة الصناعة والغذاء في أوكرانيا لما فيه من ثروات طبيعية، وصناعات ثقيلة، ومساحات زراعية هائلة، إضافة إلى ثرائه بمناجم الحديد والفحم المستخدم في المصانع ومحطات توليد الطاقة والتدفئة، فهو من أهم الأقاليم المنتجة للفحم في العالم، وهذا ما يفسر سبب تسميته "بورت مانيو" حوض الفحم، وبدأ استغلاله في أوائل القرن التاسع عشر، وبحلول عام ١٩١٣ كان الإقليم ينتج حوالى ٨٧٪ من الفحم الروسى، ويقع فى الإقليم رابع أكبر حقول الفحم في أوروبا من حيث الإحتياطيات القابلة للإستخراج، ويقدر بحوالى مليار طن، ويملك الإقليم حوالى ٦٠ مليار طن من احتياطات الفحم، الذي يشكل ٣٠ % من إجمالى الصادرات الأوكرانية، ويسهم بما يقارب من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لأوكرانيا، ويشكل القلب الصناعى لشرق أوكرانيا، ويضم جزءاً كبيراً من ثروات أوكرانيا الطبيعية، بالإضافة إلى ما يحتويه من محطات لتوليد الطاقة، ولاسيما النفط والغاز، ووجود قوة عمالية ضخمة لكونه أحد أهم مراكز الصناعات الثقيلة (طالب، مرجع سابق، ص ٨٥).

وتتظر روسيا لإقليم الدومباس على أنه جزءاً منها، وضمن مجال نفوذها الحيوى، كما أنه يعدّ طريقاً مباشراً للوصول إلى بحر آزوف الإستراتيجى، وتحظى مدينة ماريوبول القريبة منه بموقع إستراتيجى فريد، لذلك فهي من بين الأهداف الرئيسة للقوات الروسية منذ توغلها العسكرى في أوكرانيا، حيث تعد ماريوبول حلقة مهمة في الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا، وتشكل سيطرة روسيا عليها الإستيلاء على آخر المدن الأوكرانية على بحر آزوف، وهذا يعنى تأمين ممر بحري روسى بين القرم ودومباس، وخلق الاقتصاد الأوكرانى لأن ماريوبول تعد أكبر الموانئ الأوكرانية على بحر آزوف، كما أنها تضم مصانع الحديد والفولاذ، وهي مركز لتصدير الحبوب إلى العالم، وتعد السيطرة عليها تقويضاً لإمدادات القمح العالمية، مما يؤثر على الأمن الغذائى العالمى، كما أن السيطرة عليه يعنى تحول بحر آزوف إلى بحيرة روسية كونه سيقع داخل مياهها الإقليمية وحدودها البحرية (صادق، محمد، مرجع سابق، ص ٣٣٧).

خامساً: مستقبل الصراع الروسي فى أوكرانيا

يدخل الصراع الدائر بين روسيا والغرب حول أوكرانيا ضمن بحث روسيا عن ترتيبات أمنية جديدة يعترف فيها الغرب بمكانتها للدولية من جهة، وتضمن عدم اختراق حلف الناتو لمجالها الحيوي من جهة أخرى، سواء من خلال تعهد أمريكي بذلك، أو عبر الجهود الروسية العسكرية الرامية لضمان أمن روسيا القومي، فصناع القرار الروس يدركون أن توسع حلف الناتو شرقاً سيجعل روسيا غير قادرة على مواجهة التهديدات البرية والبحرية والجوية، لذلك اتجهت مراكز الفكر الإستراتيجية الروسية إلى إعادة قراءة نظرية ماكندر "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم"، وبالتالي يدرك الروس جيداً أن أوكرانيا هي قلب أوروبا الشرقية، وضم الغرب لها يعني تحجيم نفوذ روسيا، والإخلال بمكانتها العالمية (بكر، مرجع سابق، ص ٦٨).

وحسب رؤية ألكسندر دوجين — العقل المدبر للرئيس بوتين — فأوكرانيا كدولة مستقلة طامحة للتقارب مع الغرب تشكل تهديداً كبيراً لروسيا، لذلك يجب تقسيمها إلى أربعة مناطق تتوافق مع مجموعة الحقائق الجيوسياسية والعرقية والثقافية التي تتمتع بها، لذا أيد دوجين وغيره من المفكرين الروس التحركات العسكرية الروسية فى شرق وجنوب شرق أوكرانيا وطالبوا باستردادها باستخدام القوة العسكرية، ومن هذا المنطلق قرر الرئيس بوتين عقب فشل المساعي الدبلوماسية بدء القوات الروسية عملياتها الخاصة لحماية الأقليات الروسية المضطهدة في إقليم الدومباس، وبأشر الجيش الروسي في فجر الرابع والعشرين من شهر فبراير ٢٠٢٢ عملياته العسكرية فى أوكرانيا، وأحرز تقدماً سريعاً حقق من خلاله السيطرة الكاملة على إقليم الدومباس، ثم الإستيلاء على مدينة أوديسا البحرية، وبالتالي السيطرة على معظم سواحل البحر الأسود (Woeharel, 2015, p165).

وقد لثارت الحرب الروسية الأوكرانية جدلاً كبيراً حول مدى احترام مبادئ للقانون الدولي فيما يتعلق بحماية سيادة الدول ووحدتها، فالأمر يتعلق بوضع اليد بالقوة على أراضي دولة مستقلة وذات سيادة، وعضو في الأمم المتحدة، وهذا تجاوز وتعدي على مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن استخدام القوة أو مجرد التهديد بها في العلاقات الدولية، وتسوية النزاعات بشكل سلمي، فبعد سيطرة روسيا عسكرياً على إقليم دومباس

شهدت الأقاليم الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا وهى "دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا" فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢ تنظيم استفتاءات حول الإستقلال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا، وتمت صياغة الأسئلة التي يتوجب على السكان الإجابة عنها بنعم أو لا، والأسئلة هي: هل تؤيد الانفصال عن أوكرانيا؟ هل تؤيد تحويل المقاطعة إلى دولة مستقلة؟ وهل تؤيد الانضمام إلى روسيا؟ (زهران، ٢٠٢٢، ص ٢٥)

وفى يوم الثلاثاء ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢ أسفرت نتيجة الإستفتاءات — حسب بيانات المفوضية العليا للإنتخابات فى شرق أوكرانيا — عن (اكتساح) الأصوات المؤيدة للانضمام إلى روسيا، ففي منطقة زابورجيا صوت ٩٣,١٪ من الناخبين لصالح الانضمام لروسيا، وفي خيرسون قرر ٨٧,١٪ من الناخبين الانضمام إلى روسيا، أما في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك فقد بلغت نسبة المصوتين للانضمام لروسيا ٩٩,٢٪ ممن أدلوا بأصواتهم بنعم (بسنت جمال، ٢٠٢٣، ص ٥)، وعليه سيتم تناول مفهوم السيادة الوطنية، وعلاقته بتقرير المصير، وذلك بالتطبيق على منطقة شرق أوكرانيا في السطور التالية:

١ — مفهوم السيادة الوطنية:

يرتبط مفهوم السيادة ارتباطاً وثيقاً بنشأه الدولة الحديثة على انقاض نظام الإقطاع في أوروبا في القرن الخامس عشر، وبرز هذا المفهوم في بادئ الأمر كمفهوم سياسي يجعل رئيس الدولة صاحب كل السلطات في الدولة، وقد صادف ذلك قبولاً من قبل فقهاء القانون الدولى في تلك المرحلة من مراحل تطور للقانون للدولى العام، وانتهى بهم المطاف إلى القول بأن للسيادة مظهرين أحدهما داخلي والآخر خارجي، أما المفهوم الداخلي للسيادة فيتجلى في حرية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية، وتنظيم حكومتها ومرافقها العامة، فضلاً عن حقها في فرض سلطانها على كل ما يوجد على إقليمها من أفراد أو أشياء، ولا تخضع للدولة في ممارسة تلك الاختصاصات لأي سلطة أخرى، وأما السيادة الخارجية فتعني حق الدولة في التعامل مع الدول الأخرى دونما خضوع لأيه سلطة دولية، وقيام العلاقات بين تلك الدول على أساس من المساواة في السيادة، غير أن ذلك لم يمنع القول بوجوب احترام الدولة للقانون الدولي وهي بصدد ممارسة سيادتها الخارجية، وهكذا تكون الدولة قد تمتعت خلال تلك المرحلة بسيادة داخلية مطلقة وسيادة خارجية مقيّدة بأحكام القانون الدولي التقليدية (رزاق، ٢٠١٠، ص ١٥٧).

وقد أحدثت الحربان العالميتان الأولى والثانية تغييراً جذرياً في الفكر الدولي، فلم يعد العالم مستعداً للإبقاء على مبدأ السيادة بمعناها التقليدي الذي يعترف للدول بحق شن الحروب على الدول الأخرى كلما رأت أن ذلك يحقق مصالحها الخاصة، بل أصبح العالم مهيباً لتقييد حرية الدول في هذا المجال من أجل الحيلولة دون تكرار ما حدث خلال الحربين من كوارث، ومن ناحية أخرى أدى التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات بين الدول المختلفة إلى تقريب المسافات وهدم الحواجز التقليدية بين الدول، وتحولت الحدود بين الدول إلى مجرد فواصل قانونية بينها، وأثمر ذلك عن بروز حقيقة دولية هي ترك العزلة الدولية وإحلال التعاون الدولي فيما بين الدول، وبشّر ذلك بمولد عصر التنظيم للدول للقائم على التعاون للدول، وللاذي لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب سيادة الدولة (ياسين، ٢٠١٠، ص ٥٠).

وتجلى عصر التنظيم الدولي أولاً في إنشاء عصبة الأمم المتحدة باعتبارها أول منظمة دولية ذات طبيعة قانونية تسعى إلى إرساء دعائم السلام العالمي، ونظراً إلى فشلها في تحقيق ما كانت تصبو إليه من أهداف استبدلتها الجماعة الدولية بمنظمة الأمم المتحدة التي لم تقتصر أهدافها على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بل تعدته إلى تحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقيق وتقرير حقوق الإنسان، الأمر الذي لن يتحقق مع الإبقاء على نظرية السيادة بمعناها التقليدي التي سادت قبل عصر التنظيم الدولي، فهذا التنظيم القائم على التعاون الدولي يستوجب بالضرورة تخلي الدول عن مبدأ السيادة المطلقة إلى مبدأ السيادة المقيدة التي يقتضيها أعمال قواعد التنظيم الدولي القائم على مبدأ التعاون الدولي، وتجريم الحرب واللجوء إليها، وتجريم احتلال أراضي الدول بالقوة المسلحة (بوبوش، ٢٠٠٦، ص ١٢).

كما أكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في المادة (٢) فقرة (١)، كما احتل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الاستيلاء على أراضيها بالقوة مكاناً بارزاً في الدساتير الدولية المنشأة للعديد من المنظمات الدولية الإقليمية كجامعة الدول العربية في المادة (٨)، ومنظمة التعاون الإسلامي في المادة (٢)، كما جرى الحديث عن هذا المبدأ في المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية التي أبرمت خلال عصر التنظيم الدولي الحديث (الرشيد، ١٩٩٤، ص ١١٥).

٢ - علاقة السيادة الوطنية بتقرير المصير:

أصبحت عملية التفتيت الإقليمي للدول ذات السيادة شيئاً مألوفاً في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وخصوصاً مع انكشاف السيادة الوطنية لهذه الدول، وزيادة تدخل الدول الكبرى في شئونها الداخلية، ودورها الكبير في دعم النزعات الانفصالية داخل هذه الدول على الرغم من أن الفقه القانوني الدولي لا يعطي الحق لفئات من شعب أي دولة بالحق في الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها، وذلك بمجرد أن لهم الرغبة في ذلك، كما أنه لا يعطي الحق لدول أخرى في أن تدعم تلك المطالبة بالإستقلال والانفصال (أوبكر ، ٢٠١٥، ص ٣٤١).

كما أن حق تقرير المصير المنصوص عليه في المواثيق الدولية متعلق بالشعوب التي تعرضت لإحتلال خارجي، وهو ما يسمى بحق تقرير المصير الخارجي، ولا يتعلق أبداً بحق تقرير المصير الداخلي الذي يرتبط بحركات وجماعات انفصالية داخل الدولة من أجل إقامة دولة مستقلة، فهذا النوع من الحق من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإستقرار في المجتمع الدولي عندما تطالب كل جماعة أو أقلية بالإستقلال عن الدولة التابعة لها (الحماري، ٢٠١٣، ص ٦٥).

وبالتالى، فإن حق تقرير المصير الداخلي يضمن للأقليات الحق في الحصول على تمثيل سياسي مناسب داخل هيئات ومؤسسات الدولة، والحصول على حقوق اجتماعية وثقافية دون أن يمتد إلى الإعتراف بحق المطالبة بالانفصال عنها وتأسيس دولة جديدة، ولذلك كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة حريصة على التأكيد فيما صدر عنها من قرارات أو إعلانات على أن مباشرة الشعب المعني أو الجماعة المعنية للحق في تقرير المصير إنما ينصرف نطاقه بشكل أساسي إلى التحرر من السيطرة الأجنبية أو الإستعمار، دون أن يؤدي ذلك إلى تعريض مبدأ السلامة الإقليمية للدول إلى الإنتهاك والتفتت (بوبوش، مرجع سابق، ص ١٩).

وترتيباً على ذلك، فقد خلص الفقه للقانوني الدولي إلى القول بأن حق تقرير المصير — كحق من حقوق الإنسان — إنما ينصرف فقط إلى حالة الشعوب الخاضعة للإحتلال أو السيطرة الإستعمارية، وبالتالي لا يجوز الإحتجاج بهذا الحق للانفصال عن الدولة من قبل جماعة تعيش

داخل للدولة، أو الانضمام إلى دولة أخرى، ومن ثم لا يكون أمام هذه الجماعة عند النيل من حقوقها بشكل متعمد سوى العمل على كفالة هذه الحقوق من مدخل حقوق الإنسان، ومن منطق وطني في المقام الأول (عمران، ٢٠١١، ص ٥٦).

ولو اعتمدنا على المعطيات الإثنية والتاريخية في الحكم على حق للدول بالوجود لفقدت كثير من الدول وجودها، وبالتالي فإن تحريض الدول الكبرى لبعض الأقليات، واستخدامها كذريعة أو أداة للتدخل في شئون دول أخرى للانفصال عن دولهم، سيغري بعض الدول ممن يمتلكون القوة بفعل ذلك، وبالتالي زيادة التفتت والتشرد الإقليمي لكثير من دول العالم، وفتح الباب واسعاً أمام صراعات دولية لا حد لها.

وإذا كانت أوكرانيا في فترة تاريخية جزءاً من الاتحاد السوفيتي، فلا يبرر ذلك لروسيا المطالبة بأجزاء منها بالانضمام إلى روسيا، وهو حال الكثير من دول الأمريكتين وأفغانوسيا المستقلة، والتي كانت في فترات تاريخية سابقة مستعمرات بريطانية أو فرنسية أو إسبانية أو برتغالية أو هولندية وغيرها، فهل يحق لبريطانيا نفي حق دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بالوجود؟ والمطالبة بهما بذريعة أنها كانت من قبل مستعمرات بريطانية، وهل تستطيع البرتغال المطالبة بالبرازيل؟ أو إسبانيا المطالبة بالمكسيك أو الأرجنتين بنفس الذريعة؟ وإذا أرادت شعوب أفريقيا — جنوب الصحراء — أن تطبق حق تقرير المصير فلن تبقى دولة أفريقية واحدة في الجنوب على حالها.

وبالتالي، فإن حق تقرير المصير الذي ينادي به الروس للمناطق ذات الكثافة العرقية السلافية في الدول المجاورة لها، وللسكان الناطقين باللغة الروسية في المناطق الشرقية لأوكرانيا، يتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية لدولة أوكرانيا، وذلك كما فعلت في انفصال ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨، وشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وكما تفعله في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢١ وحتى تاريخ نشر هذا البحث، وقد تمارس نفس السياسة في مولدوفا وجورجيا، وإذا كانت روسيا صادقة في دعمها لحق تقرير المصير للأقليات الروسية في شرق أوكرانيا ومنطقة خيرسون، فما رأيها في مطالب شعوب (القوقاز، الشركس، الداغستان، الشيشان، الغجر) التي تطالب بهذا الحق للانفصال عن روسيا؟ وما رأيها إذا طالب أترك بلغاريا وألمانيا، وألمان تشيكيا والنمسا، ومقدون اليونان، وباسك إسبانيا، وصينيون ماليزيا، وبلوش أفغانستان وإيران، وعرب وأهواز إيران، وإيغور الصين، وأكراد العراق وإيران وتركيا إذا طالبوا بمثل هذا الحق؟

لذلك، فإن حق تقرير المصير الذي ينادي به الروس ويريدونه لشرق أوكرانيا والقرم ويرفضونه لشعوب روسيا هو حق تبريري فقط وليس حقاً مبدئياً، وبالتالي فإن شرعية أية دولة تقوم على الإرادة الحرة لسكانها بأن تقوم هذه الدولة وتبقى، وعلى اعتبارهم الحر بأنها دولتهم.

وعليه، فإن روسيا ملزمة بالانسحاب من المناطق الأوكرانية التي احتلتها.

نتائج وتوصيات الدراسة:

● نتائج الدراسة:

١ — النتائج المرتبطة بالهدف الأول من الدراسة والمتمثل في إبراز أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسى على الحدود الغربية من المنظور الجيوبولتيكى.

— يعكس الواقع الجغرافى لروسيا عن أهم نقاط الضعف الجيوبولتيكى لها، فهي دولة شبه حبيسة ليس لها منفذ بحري مفتوح وصالح للملاحة طوال العام، فعلى الرغم من أن المحيط القطبى الشمالى والمحيط الهادى يشكّلان الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لها، إلا أن مياههما تتجمد معظم شهور السنة، ويبقى المنفذ إلى البحر المتوسط عبر البحر الأسود المنفذ البحرى الأكثر صلاحية للملاحة طوال العام، ومن هنا تبدو أهمية أوكرانيا لروسيا.

— تجاور روسيا الاتحادية ١٤ دولة بحدود برية تبلغ أطوالها حوالى (٢٠٢٤١ كم)، وينقسم الجوار الروسى إلى ثلاثة أقاليم أساسية، وهي الإقليم الشرقى والجنوبى والغربى، وبالرغم من قصر الحدود الروسية على الجانب الغربى، إلا أنها يتخللها أهم تهديد جيوپولتيكى لروسيا، وهو قواعد حلف الناتو والدروع الصاروخية نظراً لكونها منطقة نفوذ بينها وبين الغرب، وللاعتبارات الجيوبولتيكية انعكاساتها على أهمية دول هذه المنطقة، وتعتبر أوكرانيا وبيلاروسيا أهمها على الإطلاق.

— تتمتع أوكرانيا بمجموعة من المحددات الجيوبولتيكية التي تهدد الأمن القومى الروسى، فهي تقع في جوار روسيا المباشر بحدود برية تبلغ حوالى (١٥٧٦ كم)، وتمر بها شبكات الغاز الروسية، ويسكنها أقلية روسية معتبرة، وتحتضن الميناء الروسى الأهم على البحر الأسود، ويمكنها أن تكون الحصن الإستراتيجى الأخير الذى يعزل روسيا عن الغرب وحلفائه، وتتطلب المصلحة الجيوسياسية الروسية — من وجهة نظرها — أن تكون أوكرانيا ضمن فضائها الحيوى نظراً للموقع الجغرافى المهم الذى تتمركز فيه.

٢ — النتائج المرتبطة بالهدف الثانى من الدراسة والمتمثل فى بيان كيفية تعامل روسيا مع القضايا الجيوبولتيكية المتعلقة بتأمين حدودها.

— تحتل أوكرانيا موقعاً فاصلاً بين روسيا وأوروبا، وتشكّل الحافة الأكثر غنى جيواستراتيجياً بين الشرق والغرب، إذ تشغل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، كما أنها الممر الرئيس لأنابيب النفط والغاز الروسي المتجهة إلى أوروبا الغربية، كما أنها تتمتع بعلاقات تاريخية طويلة مع روسيا، وتتسع لتشمل الجغرافيا والعرق واللغة والدين، وهذه العوامل مشتركة أسهمت فى تحديد الأهمية الجيوبولتيكية لأوكرانيا.

— يتضح دور الجغرافيا فى تفسير سلوك روسيا تجاه دول الجوار، فالجيوبولتيك هو من حرك السياسة الروسية تجاه استخدام القوة العسكرية ضد أوكرانيا للحفاظ على مصالحها العليا فى تأمين حدودها الغربية، ولو بالتوسع على حساب الدول الأخرى.

— تعتبر أوكرانيا وبيلاروسيا الدولتين الوحيدتين على الحدود الغربية لروسيا غير الأعضاء فى حلف الناتو، وتشكلان المنطقة العازلة بين روسيا والغرب.

٣- النتائج المرتبطة بالهدف الثالث من الدراسة المتعلق ببيان أثر النظريات الجيوبولتيكية فى تشكيل الفكر الإستراتيجى الروسى تجاه دول الجوار، كنظرية الدولة العضوية لراتزل ونظرية قلب الأرض لهاالفورد ماكندر.

— تعتبر روسيا وأوكرانيا ضمن المجال الحيوي لها، فروسيا البوتينية متمسكة بهذا المفهوم الذي يحولّ للدول المجاورة لها إلى مناطق نفوذ طبيعى، ولا يختلف تطبيق بوتين لنظرية المجال الحيوي عما نظر إليه الألماني فريدريك راتزل بأن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للتوسع لضم الأراضي التي يحتاج إليها حتى لو اضطر إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك.

— تشغل روسيا الاتحادية الجزء الأكبر من أوراسيا، وبالتحديد من منطقة قلب الأرض التي تحدث عنها هالفورد ماكيندر فى طروحاته النظرية الجيوسـتراتيجية "القوة البرية"، وعليه تحتل هذه النظرية مكانة مهمة فى تحليل الصراع الروسى — الغربى، والقصد لدى ماكندر هو صراع القوى البرية والبحرية، وبهذا تمثل أوكرانيا مساحة مهمة من رقعة الشطرنج الأوراسية، ومفتاح الاتجاهات الجيوبولتيكية فى أوراسيا، وبالتالي نجد أن صانع القرار فى روسيا محكوم بفرضيات جيوبولتيكية توجب عليها عدم التوقع ضمن حيزه الجغرافى الحبيس، ويوجب عليه اتباع سلوك سياسى خارجى لا يستبعد فيه استخدام القوة العسكرية من أجل استعادة مناطق النفوذ التقليدية (أوكرانيا)، والمجال الحيوي لدولته فى اتجاه الغرب حيث المياه الدافئة.

— تفضّل روسيا أن تبقى أوكرانيا منطقة عازلة وحاجزة أمام الزحف الغربى باتجاهها، إما بأن تبقى ضمن دائرة التحالف مع روسيا الاتحادية، أو تبقى دولة حيادية ليس لها مصالح لا مع الغرب ولا الشرق، وبالتالي فإن التفريط فى أوكرانيا لصالح الغرب يعتبر كما وصفه بوتين خطر جيوبولتيكى كبير.

٤- النتائج المرتبطة بالهدف الرابع من الدراسة والمتعلق بإبراز أهمية شرق أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

- يشغل إقليم الدومباس موقعاً جيوسياسياً مهماً جنوب شرق أوكرانيا، وتعتبره روسيا جزءاً من مجالها الحيوي ومنطقة نفوذها، ويضم الإقليم أقليات عرقية متنوعة، منها الروسية والأوكرانية والبيلاروسية، وجميعها تنتمي للعرق السلافى، وتتشابه في الثقافة والعادات والتقاليد، ويضم الإقليم العديد من الثروات الطبيعية، والصناعات الثقيلة، ومساحات زراعية هائلة، إضافة إلى ثرائه بمناجم الحديد والفحم المستخدم في المصانع، بالإضافة إلى ما يحتويه من محطات لتوليد الطاقة، ووجود قوة عمالية ضخمة لكونه أحد أهم مراكز الصناعات الثقيلة، كما أنه يعدّ طريقاً مباشراً للوصول إلى بحر آزوف الإستراتيجي، وتعنى السيطرة عليه تحوّل بحر آزوف إلى بحيرة روسية.

— تنظر روسيا إلى شرق أوكرانيا بأنه خزان بشرى سلافى سيساعدها على حل مشكلتها الديموغرافية، لأنه سيسمح للسكان الأوكرانيين فى سن العمل والخاضعين للسيطرة الروسية بالتوجه شرقاً إلى روسيا بدلاً عن الذهاب غرباً، وكسلاف شرقيين فمن السهل إدماجهم في روسيا، خصوصاً أنهم يحملون المهارات اللازمة لسوق العمل الروسية.

٥- النتائج المرتبطة بالهدف الخامس من الدراسة والمتعلق بإبراز خطورة استخدام القوة أو التهديد بها، وعدم احترام سيادة الدول، وتأثيره على الأمن والسلم الدوليين.

— أثّرت المتغيرات التي رافقت النظام الدولي في مفهوم السيادة الوطنية، وطالت تلك المتغيرات الدول الصغيرة والمتوسطة القوة، ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين هذه المتغيرات وتقلّص السيادة الوطنية للدول.

— تعتبر الحرب الروسية على أوكرانيا في عام ٢٠٢٢ مؤشراً خطيراً على فقدان الثقة بين المعسكرين الروسي والغربي، فالهجوم الروسي على أوكرانيا جاء كضربة استباقية توقعت روسيا حدوثها مع الغرب.

— إن غزو روسيا لأوكرانيا يتضمن رسالة واضحة لكل الدول المجاورة لروسيا بعدم التفكير أو السعي للانضمام إلى أحلاف منائوة لروسيا، وهناك احتمالات قوية بظهور دول جديدة على الحدود الروسية الغربية، وقد تختفي دول بحدودها التي كانت قائمة قبل تلك الأزمة، وقد تتشكل في المنطقة تحالفات جديدة، قد تصل إلى درجة الاندماج، وخاصة بين دول شرق أوروبا.

— لا يجوز الإحتجاج بحق تقرير المصير — كأحد حقوق الإنسان — لجماعة (إثنية أو لغوية أو عرقية) تعيش داخل حدود الدولة للمطالبة بالانفصال عن الدولة أو الانضمام إلى دولة أخرى، فهذا الحق ينصرف — فقط — إلى الشعوب الخاضعة للإحتلال، ومن ثم لا يكون أمام هذه الجماعة — عند النيل من حقوقها بشكل متعمد — سوى العمل على كفالة هذه الحقوق من مدخل حقوق الإنسان، ومن منطق وطني في المقام الأول.

— لذلك، فإن حق تقرير المصير الذي ينادي به الروس ويريدونه لشرق أوكرانيا والقرم ويرفضونه لشعوب روسيا الأخرى، هو حق تبريري فقط وليس حق مبدئي، ويتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية لدولة أوكرانيا.

● توصيات الدراسة:

خُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

— يجب انسحاب روسيا من الأراضي الأوكرانية التي احتلتها منذ تدخلها العسكري في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وتلك التي ضمها لروسيا بعد استفتاءات الثلاثاء ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢، على أن تقوم للدول الغربية ممثلة في الإتحاد الأوربي ودول حلف الناتو، بإجراءات بناء الثقة بينها وبين روسيا، على أن يتم ذلك من خلال:

أ — إيقاف توسع النيتو شرقاً.

ب — رفع العقوبات الإقتصادية والسياسية عن روسيا.

ج — عدم نشر القواعد والمنظومات الصاروخية قرب الحدود الروسية.

د — توقف الغرب عن تحويل أوكرانيا إلى ساحة صراع، ويشمل ذلك وقف المساعدات العسكرية والمناورات المشتركة.

هـ — يجب أن تظل أوكرانيا دولة عازلة وحاجزة بين الغرب وروسيا، وأن تبقى دولة حيادية لا تميل لمصالح أحد المعسكرين.

و — على الدول الكبرى احترام سيادة الدول الصغيرة والضعيفة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- ١- أبونجم، ميشال، (٢٠٢٣) الأبعاد الجيوبولتيكية للصراع فى أوكرانيا: برجنسكى ودوغين وخلفهما مأكندر، متاح على الرابط : almayadeen.net، آخر اطلاع بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢٣.
- ٢- أحمد، عمر أبوبكر، (٢٠١٥): سيادة الدول فى ظل التطورات الدولية: دراسة تحليلية، المجلة القانونية، العدد الثالث، هيئة التشريع والإفتاء القانونى، البحرين، يناير .
- ٣- البشير، هشام محمد، (٢٠٢٣): دور الجغرافيا السياسية فى الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد ١٧، يناير .
- ٤- الحمارى، رقيب جاسم، (٢٠١٣): تطور وظائف الأمم المتحدة وأثرها على سيادة الدول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٥- الربيعى، ظاهر، (٢٠١٧): الموقع الجغرافى الروسى وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس، جامعة البصرة، كاية التربية للعلوم الإنسانية، مجلد ٤٢، عدد ٦.
- ٦- الرشيدى، أحمد، (١٩٩٤): التطورات الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد ٨٥.
- ٧- السعدى، نبهان، (٢٠١٦): الأهمية الجيوسياسية للجمهورية الأوكرانية من منظور التنافس الروسى والأمريكى والأوروبى، مجلة آداب الفراهيدى، العدد ٧٧.
- ٨- القرنى، أحمد، (٢٠٢٢): الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية لأوكرانيا فى المنظور الإستراتيجى الروسى، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية، الرياض، أبريل.
- ٩- بشارة، عزمى، (٢٠٢٢): روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات فى الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدى إلى الحرب، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، فبراير.
- ١٠- بكر، أحمد سليمان (٢٠٢٢): جيوسياسية الأزمة الأوكرانية، فى جيوبولتيك الأزمة الأوكرانية ومعطيات الترهل القطبى (مجموعة مؤلفين)، المركز الديمقراطى العربى، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى.
- ١١- بوبوش، محمد، (٢٠٠٦): أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ١٢- بولعراس، فتحى (٢٠٢٢): تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٨، أبريل ٢٠٢٢.
- ١٣- بن ضيف الله، أحمد (٢٠٢٢) أوكرانيا فى الجيوبولتيكية الروسية، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد التاسع عشر (الجزء الثاني)

- ١٤- جمال، بسنت، (٢٠٢٣): قراءة في نتائج استفتاءات الضم في شرق أوكرانيا، سلسلة تقدير موقف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، ٣ يناير.
- ١٥- حسنى، عماد، (٢٠١٧): السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس بوتين، الطبعة الأولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات.
- ١٦- حسين، عامر حميد، (٢٠٢٢): توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية والجغرافيا السياسية للأزمة الأوكرانية، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد ٥، العدد ٨.
- ١٧- حسين، أحمد سيد (٢٠٢٢) أهداف ومصالح العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٨، أبريل .
- ١٨- حماد، وداد مخلف، (٢٠١٢) الأبعاد الجيوبوليتيكية للعلاقات الدولية (العراق والكويت أنموذجاً): دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد ٣.
- ١٩- خليل، سهاد إسماعيل، (٢٠١٧): المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي، أزمة القرم أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٠، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة بغداد.
- ٢٠- دوغين، ألكسندر، (٢٠٠٤): أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتب للنشر، بيروت.
- ٢١- دوغين، ألكسندر، (٢٠٢١): ترجمة على بدر، الخلاص من الغرب: الأوراسية الحاضرات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية، بغداد، مكتبة دار ألكا.
- ٢٢- زيبغينيوف، بريجينسكى، (٢٠٠٢): رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجياً، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثالثة.
- ٢٣- زهران، إيمان، (٢٠٢٢): دوافع وانعكاسات " استفتاءات الضم " على مسار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، موقع سبوتنيك، ٤ أكتوبر .
- ٢٤- رزاق، حسن، (٢٠١٠): النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة.
- ٢٥- صادق، سيروان، أحمد، فيفيان، (٢٠٢٣): الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم الدومباس، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد ١٤٧، أكتوبر .
- ٢٦- صدوق، جمال، (٢٠١٨): البعد الطاقوى في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ٢٧- طالب، حفيظه، (٢٠٢٢): مكانة أوكرانيا في الفكر الجيوبوليتيكي الروسى (١٩٩٩ — ٢٠٢٢)، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٦، العدد ٢.

- ٢٨- عبد الحميد، عطار د عوض، (٢٠١٩): روسيا الاتحادية والولايات المتحدة: التوجهات الجيوستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلة العلمية، العدد ١٦، مايو .
- ٢٩- عبدالعال، زينب، (٢٠٢٢): انتداعيات الأزمة الجيوپولتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمى: دراسة فى الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادى، العدد ٥٧، أكتوبر .
- ٣٠- عرفات، الشيماء، (٢٠٢٢) السرديات التاريخية والجغرافية للحرب الروسية فى أوكرانيا، سلسلة تقديرات مصرية، القاهرة، المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، العدد ٣٨.
- ٣١- عمران، ماجد، (٢٠١١): السيادة فى ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٧، العدد ١.
- ٣٢- فرنسيس، فرونيكا حليم، (٢٠١٩): جيوپولتيكا السياسة الخارجية الروسية، دراسة فى أثر الجيوپولتيكا فى علاقة روسيا بدول الجوار، دراسة بحثية، مجلة كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد ٨، يوليو .
- ٣٣- قلعية، وسيم خليل، (٢٠١٦): روسيا الأوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ٣٤- كاظم، عبد على، (٢٠١٧) المزاحمة فى قلب الأرض، (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة)، الطبعة الأولى، مكتبة روافد، بيروت.
- ٣٥- كنزه، قادري، (٢٠٢٢): آراء مفاهيمية حول الجغرافيا السياسية والأزمة الأوكرانية، فى جيوپولتيك الأزمة الأوكرانية ومعطيات الترهل القطبى (مجموعة مؤلفين)، المركز للديمقراطى العربى، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى.
- ٣٦- لطيف، ماهر، (٢٠٢٢): مكانة أوكرانيا فى العقيدة الجيوسياسية الروسية، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد.
- ٣٧- محمود، توفيق محمود، (٢٠٢٣): المحددات الجيوپولتيكية للمنافسات الدولية فى السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، القاهرة، يوليو .
- ٣٨- مستور، شروق، (٢٠٢٢): البعد الجيوپولتيكى للصراع الأمريكى الروسى على أوكرانيا، مركز الفكر الإستراتيجى للدراسات، اسطنبول، تركيا.
- ٣٩- ياسين، طلال، (٢٠١٠): السيادة بين مفهومها التقليدى والمعاصر، دراسة فى مدى تدويل السيادة فى العصر الحديث، مجلة دمشق للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٢٦، العدد ١.

- 40- Alan, Collins: (2023) Contemporary security studies, Oxford University press, p3.
- 41- Andy, Rowell: (2023) seven ways Russia war on Ukraine has changed the world, Chatham House, June 2023, Accessed Jan22.
- 42- Bolton, Paul: (2022) Russia increases arms trade with UN-embargoed nations to feed Ukraine war, Voice of America, Nov 18.
- 43- Cory, Welt :(2021) Ukraine: Background, Conflict with Russia and U.S.Policy, Congressional Research Service, CRS Repor.
- 44- Jonathan, Masters: (2002) Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, Council of foreign relatios, April 1.
- 45- Leromain, Elsa: (2023) how has the Russian invasion of Ukraine affected global financial markets? Economics Observatory, May 2023; Accessed Jan 29.
- 46- Peters, Anne: (2023) the War in Ukraine and the Curtailment of the Veto in the Security Council, RED, Volue 5, No.1.
- 47- Robert, Hunter: (2022) the Ukraine Crisis; Why and what now? Survival, vol. no.1, Febrary – March, p.7.
- 48- Woehrel, S: (2015) Ukraines Orange Revolution and U.S Policy, CRS Report for Congress, April.
- 49- Sadia, Sulaiman: (2023) the Russia-Ukraine war: unraveling the challeng to the liberal international order, Liberal Arts and Social Sciences International Journal, Volume7, No.2.